جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير و علوم تجارية

فرع :علوم مالية ومحاسبة، تخصص : تدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان

مساهمة إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المراجعة الداخلية

للبنوك التجارية دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وكالة ورقلة للفترة: السداسي الأول 2023

من إعداد الطالبين :

ضرايفية عبد المالك

مزوزي موسى

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 16جوان2023.....

أمام اللجنة المكونة من السادة :

د/خمقاني بدر الزمان..... (أستاذ، جامعة ورقلة) رئيسا

أ.د/ بابنات عبد الرحمان..... (أستاذ، جامعة ورقلة)مشرفا ومقررا

د/بلطرش مريم..... (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

إهداء

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم عليَّ بنعمة العقل والدين.

القائل في محكم التنزيل ''وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ'' سورة يوسف آية 76.... صدق الله العظيم .

وقال رسول الله (صلي الله عليه وسلم):''من صنع إليكم معروفاً فكافئوه, فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه'' ..... (رواه أبو داوود) .

وأثني ثناء حسنا وأيضا وفاءً وتقديراً وإعترافاً مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهداً في مساعدتنا في مجال البحث العلمي، وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل: بابنات عبد الرحمن على هذه الدراسة وصاحب الفضل في توجيهي ومساعدتي في تجميع المادة البحثية، فجزاه الله كل خير.

ولا أنسي أن أتقدم بجزيل الشكرإلى عمال بنك الخليج ورقلة'' الذين قاموا بتوجيهنا طيلة هذه الدراسة , وأخيراً ,أتقدم بجزيل شكري إلي كل من مدوا لي يد العون والمساعدة في إخراج هذه الدراسة علي أكمل وجه.

عبد المالك

إهداء

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم عليَّ بنعمة العقل والدين.

القائل في محكم التنزيل ''وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ'' سورة يوسف آية 76.... صدق الله العظيم .

وقال رسول الله (صلي الله عليه وسلم):''من صنع إليكم معروفاً فكافئوه, فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه'' ..... (رواه أبو داوود) .

وأثني ثناء حسنا وأيضا وفاءً وتقديراً وإعترافاً مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهداً في مساعدتنا في مجال البحث العلمي، وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل: بابنات عبد الرحمن على هذه الدراسة وصاحب الفضل في توجيهي ومساعدتي في تجميع المادة البحثية، فجزاه الله كل خير.

ولا أنسي أن أتقدم بجزيل الشكرإلى عمال بنك الخليج ورقلة'' الذين قاموا بتوجيهنا طيلة هذه الدراسة , وأخيراً ,أتقدم بجزيل شكري إلي كل من مدوا لي يد العون والمساعدة في إخراج هذه الدراسة علي أكمل وجه.

موسى

شكر و تقدير

بعد أن من الله علينا بانجاز هذا العمل ، فإننا نتوجه إليه الله سبحانه وتعالى أولاوأخرا بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى مانحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه ، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم :"من لا يشكر الناس لايشكر الله "،فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف " **بابنات عبد الرحمن**"،على إشرافه على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذله معنا ، وعلى نصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة، فله منا فائق التقدير والاحترام ، كما نتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي ولم يبخلوا في تقديم يد العون لنا وخاصة الأستاذ **خويلد ابراهيم** و **الأستاذ بن عطا الله بدر الدين**

وندين بالشكر أيضا إلى كل الذين ساعدونا من خلال تقديم جميع التسهيلات ومختلف التوضيحات والمعلومات المقدمة من طرفهم لانجاز هذا البحث .

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة.

الملخص

جاءت هاته الدراسة للإجابة عن الإشكالية الرئيسة: مساهمة إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المراجعة الداخلية للبنوك التجارية، وذلك لأن استخدام تكنولوجيا المعلومات أصبح في العديد من المجالات، وهذا لما تحققه من سرعة ودقة في الأداء خاصة مع تطور وتعقد مختلف العمليات البنكية و المحاسبية وصعوبة مراقبتها، ومن هنا أصبح الاعتماد عليها لتسهيل وتسريع عمليات الرقابة .ولتحقيق هذا الهدف جاءت الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي تحمل في طياتها على مقدمة وفصلين وخاتمة .اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج التحليلي الوصفي لتبيين أثر المتغير المستقل –تكنولوجيا المعلومات – على المتغير التابع– أداء المراجعة الداخلية –كما استخدام طريقة المقابلة في الجانب التطبيقي لجمع البيانات استهدفنا من خلاله مجموعة من الموظفين و الإطارات في مجال الاختصاص، وعولجت وفق البرنامج الإحصائي SPSS V28.

وقد خلصت الدراسة الى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يحسن من أداء المراجعة الداخلية ويسهل هذه الوظيفة .

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا –المعلومات–المراجعة الداخلية – الأداء.

The summary

This study came to answer the main problem: the contribution of the use of information technology in improving the performance of internal audit of commercial banks, because the use of information technology has become part of many fields, and this is because of its speed and accuracy in performance, especially with the development and complexity of various banking and accounting operations and the difficulty of monitoring them, hence the reliance on them to facilitate and To achieve this goal, the study came in its theoretical and applied aspects, carrying with it an introduction, two chapters and a conclusion. In the theoretical aspect, we relied on the descriptive analytical approach to show the impact of the independent variable - information technology - on the dependent variable - the performance of internal audit - and the use of the interview method in the applied side of data collection through which we targeted a group of employees and frameworks in the field of competence, and were addressed according to the statistical program SPSS. V28

The study concluded that the use of information technology improves the performance of internal audit and facilitates this job

Keywords: technology -information -internal audit –the performance

فهرس المحتويات

إهداء II

شكر و تقدير III

ملخص الدراسة IV

فهرس المحتويات V

قائمة الجداول VII

قائمة الأشكال VIII

قائمة الرموز و الإختصارات IX

مقدمة ..... ب

الفصل الأول : المراجعة الداخلية وإستخدام تكنولوجيا المعلومات 2

المبحث الأول: المراجعة الداخلية و إستخدامات تكنولوجيا المعلومات فيها 3

المطلب الاول:ماهية المراجعة الداخلية 3

المطلب الثاني: ماهية تكنولوجيا المعلومات 6

المطلب الثالث: استخدامات تكنولوجيا المعلومات في المراجعة الداخلية 9

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة ومكانة الدراسة الحالية فيها 11

المطلب الأول: الدراسات المحلية 11

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية 18

المطلب الثالث: مكانة الدراسة الحالية في الدراسات السابقة 21

خلاصة 22

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية 24

تمهيد: 24

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات 25

المطلب الأول : الإطار المنهجي و حدود الدراسة 25

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة : 31

المبحث الثاني : إختبار الفرضيات 35

خاتمة الفصل 40

الخاتمة : 42

قائمة المراجع 46

الملاحق:..... 48

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	ص
1.2	يوضح توزيع المقابلات على عينة الدراسة	29
2.2	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	30
3.2	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	31
4.2	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	32
5.2	يبين ألفا كرونباخ للمحور الأول	34
6.2	يبين معامل الصدق للمقياس	34
7.2	يبين ألفا كرونباخ للمحور الثاني	34
8.2	يبين معامل الصدق للمحور الثاني	35
9.2	درجات سلم ليكارت الثلاثي	35
10.2	يوضح تصنيف الإجابات وفق المتوسط الحسابي المرجح	36
11.2	قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاستجابة لمحور إستخدامات تكنولوجيا المعلومات	36
12.2	قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاستجابة لمحور جودة المراجعة الداخلية	38
13.2	يبين تحليل إختبار التباين الأحادي ANOVA	38
14.2	يبين معامل الإرتباط بيرسون	39

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.2	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	29
2.2	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	30
3.2	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	31
4.2	يبين معامل الإرتباط بيرسون	39

قائمة الرموز و الإختصارات

الاختصار	الدلالة باللغة الاجنبية	الدلالة باللغة العربية
AAA	American Accounting Association	جمعية المحاسبين الامريكيين
SPSS	Statistical Package for Social Sciences	الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية

المقدمة

مقدمة

توطئة

لقد عرف العالم في الوقت الراهن تطورات كبيرة في مختلف المجالات والتي أثرت بدورها في توسع المؤسسات الإقتصادية وكبر حجم أنشطتها وتعدد عملياتها ، وفي ظل هذه التغييرات أصبح تطوير وتحسين الأداء في المؤسسات أمرا لا بد منه .

وبما أن المؤسسة تسعى للوصول لمعدلات نمو سريعة للحرص على البقاء و الإستمرار فلا بد من إتخاذها للتدابير والإجراءات اللازمة لتفادي الوقوع في الأخطار المحتملة لهذا نجد أن وظيفة التدقيق الداخلي أصبحت أمرا ضروريا وحتمية لابد منها للمؤسسات المعاصرة حيث تعتبرهذه الوظيفة نشاط تقييمي يهدف الى فحص ومراجعة العمليات المالية و المحاسبية في المؤسسة لتحقيق الدقة المحاسبية و المحافظة على الأصول وحمايتها وكذلك مراجعة وتقييم أنشطة المؤسسة و مختلف أنظمتها .

والآن نحن نشهد تطورا في إجراءات وعمليات التدقيق من الأساليب التقليدية إلى الأساليب الحديثة التي اصبحت تعتمد على تكنولوجيا المعلومات بمختلف أبعادها من مكونات مادية وبرمجيات و موارد بشرية ، شبكات اتصال بالإضافة الى قواعد بيانات مجهزة لحفظ شتى العمليات و معالجتها و لمجارات التوسع في مختلف العمليات و الأنشطة المختلفة بسرعة لتعطينا في الأخير معلومات تساعد صناع القرار على إختيار أفضل السبل.

ومما سبق يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية للموضوع في السؤال الرئيسي التالي :

ما مدى مساهمة إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المراجعة الداخلية للبنوك التجارية ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية الرئيسية تم تجزئتها الى مجموعة من الاشكاليات الفرعية هي :

1. **ما المقصود بإستخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الإقتصادية ؟**
2. **بماذا تتميز المراجعة الداخلية في البنوك التجارية ؟**
3. **هل تساهم الخبرة في تحسين أداء المراجعة الداخلية لدى بنك الخليج وكالة ورقلة أكثر من مساهمة تكنولوجيا المعلومات ؟**

4. **هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستخدام تكنولوجيا المعلومات وأداء المراجعة الداخلية في بنك الخليج وكالة ورقلة ؟**

وللإجابة عن هذه الأسئلة الجزئية تم صياغة الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : يقصد بإستخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الإقتصادية إعتمادها على توفر مكونات مادية وبرمجيات و موارد بشرية بالإضافة الى شبكات إتصال مع قاعدة بيانات كافية .

الفرضية الثانية :تعتبر المراجعة الداخلية في البنوك التجارية أداة استراتيجية لضمان إستمراريتها .

الفرضية الثالثة: الخبرة المهنية هي فقط من تعزز من أداء المراجعة

الفرضية الرابعة : توجد علاقة إرتباطية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات و أداء المراجعة الداحلية .

أسباب إختيار الموضوع :

- تسليط الضوء على التدقيق الداخلي و أهميته بالنسبة للبنك .
- توضيح مدى فعالية المراجعة الداخلية في البنك .
- توضيح أهمية إستخدام تكنولوجيا المعلومات داخل البنك .

أهداف الدراسة :

- محاولة الإطلاع على كيفية المراجعة الداخلية داخل البنك .
- تقييم مدى إعتماد البنك على تكنولوجيا المعلومات في القيام بالمراجعة الداخلية .

أهمية الدراسة :

نظرا لحجم العمليات داخل البنوك فإن عملية المراجعة التقليدية مكلفة و تأخذ وقت طويل بالمقابل فإن إستخدام تكنولوجيا المعلومات يسهل عملية المراجعة و يجعلها أشمل و التي تساهم في تقليل الأخطاء و القضاء على نقاط الضعف داخل المؤسسة و السير نحو تحقيق الربح و تعظيمه و الإستمرار ، لذا إرتئينا أن نبين ما يلي:

- القيمة المضافة التي يبرزها إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المراجعة الداخلية .
- دور المراجعة الداخلية في البنك .

حدود الدراسة :

الإطار المكاني : بنك الخليج الجزائر وكالة ورقلة .

الإطار الزماني :إرتبط مضمون ونتائج الدراسة خلال السداسي الأول من 2023 .

منهج البحث :

من أجل تحقيق النتائج المرجوة و الإجابة على الإشكالية المطروحة إستخدم الباحثان المنهج

الوصفي لمعالجة الجانب النظري ، أم الجانب التطبيقي فقد قام الباحثان بدراسة حالة في بنك الخليج وكالة ورقلة AGB من خلال إجراء مقابلات و تحليل المعطيات، و تم التحليل بالإعتماد على بعض الطرق الإحصائية

(أدوات الإحصاء الوصفي و برنامج الرزمة الإحصائية SPSS وبرنامج Excel).

صعوبات الدراسة :

- صعوبة الحصول على المعلومات و الملاحق و التقارير بسبب التحفظ في نشر المعلومات وهذا راجع لإحتوائها بيانات الزبائن .
- صعوبة إستقاء المعلومات نظرا لإنشغال الموظفين وضيق وقتهم .
- قصر مدة إجراء التربص .

هيكل الدراسة :

من أجل الاجابة على اشكالية الدراسة و تساؤلاتها تم تقسيم الدراسة الى فصلين بعد المقدمة و التي سنحاول من خلالها عرض اشكالية البحث والاسئلة الفرعية والفرضيات ،وفصلين : الفصل الاول تناول الجانب النظري ، حيث قسم الى مبحثين، المبحث الاول تناول المراجعة الداخلية و إستخدامات تكنولوجيا المعلومات فيها ، و المبحث الثاني استعرض فيه الدراسات السابقة المتعلقة بموضوعنا ، أما الفصل الثاني متعلق بالدراسة التطبيقية في بنك الخليج الجزائر وكالة ورقلة و قد قسم الى مبحثين حيث تم إستخدام أسلوب المقابلة كوسيلة لجمع المعلومات

ثم تحليلها باستخدام البرامج الاحصائية لمساعدتنا على الوصول لتحقيق الفرضيات أو نفيها، لنصل في النهاية الى خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج و التوصيات .

الفصل الأول: المراجعة الداخلية وإستخدام تكنولوجيا المعلومات

الفصل الأول : المراجعة الداخلية وإستخدام تكنولوجيا المعلومات

تمهيد:

لقد واجهت العديد من المؤسسات الإقتصادية حالات تعثر مالي بالرغم من توفر موارد مالية ضخمة، وقد كثر الحديث عن النظم الرقابية المستخدمة في المؤسسات في ظل تكنولوجيا المعلومات والتي من خلالها يمكن تطوير نظام المراجعة الداخلية لحماية مواردها وتحقيق أهدافها. وقد انحلت عدة مشاكل نتيجة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في عمل المراجعة الداخلية وهذا راجع لاستخدام طرق أساليب وإجراءات متطورة، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى:

- **المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية و إستخدامات تكنولوجيا المعلومات فيها**
- **المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة ومكانة الدراسة الحالية فيها**

الفصل الأول : المراجعة الداخلية وإستخدام تكنولوجيا المعلومات

المبحث الأول: المراجعة الداخلية و إستخدامات تكنولوجيا المعلومات فيها

المطلب الاول:ماهية المراجعة الداخلية

الفرع الأول: مفهوم المراجعة الداخلية

إن تعدد وتنوع الزوايا التي يتم من خلالها معالجة مصطلح المراجعة الداخلية، أدى إلى وجود عدة تعاريف لها لكن رغم تعددها فهي تتشارك في الأهداف المراد تحقيقها، وسوف نتطرق إلى مجموعة من التعاريف:

تعرف جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA)المراجعة بأنها "عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن،بطريقة موضوعية،والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التطابق والتوافق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتوصيل نتائج المراجعة للأطراف المعنية."[1]

هي وظيفة تؤديها هيئة مؤهلة من الموظفين، وتتناول الفحص الانتقادي المنظم،والتقييم المستمر المخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية وأداء الإدارات والأقسام المختلفة.[2]

هي فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات.[3]

المراجعة هي عبارة عن" عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة إثبات _بشكل موضوعي _تتعلق بتأكيدات خاصة بتصرفات وأحداث اقتصادية، بهدف توفير تأكيد على وجود درجة تطابق بين تلك التأكيدات مع المعايير المقررة وتبليغ تلك النتائج إلى المستخدمين المعنيين".[4]

إنها وظيفة تقويم مستقلة يتم إنشائها داخل المنشاة لفحص وتقويم أنشطتها المختلفة وهدف المراجعة الداخلية هو مساعدة أعضاء التنظيم في تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية وذلك لتزويدهم بالبيانات.[5]

ومن خلال هذه المفاهيم السابقة نستخلص التعريف التالي:

"المراجعة الداخلية تعتبر عنصرا هاما في المنشاة وهي عبارة عن نشاط ،حيث تقوم بجمع الأدلة والقرائن وتقييمها وإعلام الإدارة بحقيقة الأوضاع ومعالجة أي خلل، للوقوف على مدى كفاءة الأداء وتقديم تقرير للإدارة العليا.

---

[1] – احمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2015، ص09.

[2] – عبد الفتاح محمد الصحن،سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2001، ص215.

[3] _ محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الثانية، 2005،ص6.

[4] _ أمين السيد احمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الإسكندرية، مصر،2006، ص18 .

[5] _ خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص31.

من خلال تعريف المراجعة الداخلية يمكن استخلاص الخصائص الآتي ذكرها فيما يلي:

أ_المراجعة الداخلية وظيفة شاملة: فهي في المؤسسات وفي كل الوظائف،حيث تنصب على كل وظائف المؤسسة بهدف خدمة الإدارة.

ب_الاستقلالية: رغم أن المراجعة الداخلية وظيفة من وظائف المؤسسة إلا أنها مستقلة عن باقي الوظائف الأخرى فعلى المراجع أن يكون مستقلا حتى يتسم عمله بالموضوعية.

- المراجعة الداخلية دعامة أساسية من دعائم نظام الرقابة الداخلية.
- المراجعة الداخلية وظيفة تقوم بها وحدة إدارية من وحدات المؤسسة.
- المراجعة الداخلية تسعى إلى ترشيد القرارات الإدارة لتوفير المعلومات في الوقت المناسب.
- تختص وظيفة المراجعة الداخلية بمهمة فحص و تقييم وتدقيق جميع الأنشطة في المنشأة.[1]

الفرع الثاني: أهمية المراجعة الداخلية

تكمن أهمية المراجعة الداخلية في كونها رقابة فعالة تساعد إدارة المؤسسة وملاكها على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء، والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة،إضافة إلى أنها تعتبر ذات أهمية للمراجع الداخلي، واهم آليات التحكم المؤسسي، لذلك فقد ظهرت وتطورت وزادت أهميتها نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل المتمثلة فيما يلي:

1. كبر حجم المنشات وتعدد عملياتها؛
2. اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة؛
3. حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسات والتخطيط وعمل القرارات؛
4. حاجة إدارة المؤسسة إلى حماية وصيانة أموال المؤسسة من الغش والسرقة والأخطاء؛
5. حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي، والرقابة الحكومية، والتسعيرة؛
6. تطور إجراءات حاجة المراجعة من تفصيلية كاملة إلى اختيارية تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية؛[2]

ولقد بينت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC"، عند إصدار المعايير في عام (2002)، أن أهمية المراجعة تتمثل في النقاط التالية:

- تساعد مراجعو الحسابات المستقلون على الحفاظ على أمانة وكفاءة البيانات المقدمة إلى المؤسسات المالية وذلك لدعم جزئي للقروض وحاملي الأسهم للحصول على رأس المال؛

[1]_ منصور حامد و آخرون، أساسيات المراجعة، جامعة التعليم المفتوح،القاهرة،2002، ص97.

[2]– عبد السلام عبد الله، سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، رسالة ماجستير، قسم علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص43_44.

- يعمل المدراء الماليون في الإدارات المالية المختلفة في المؤسسات ويساهمون باستقلال موارد المؤسسة بفعالية وكفاءة؛
- يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي؛
- يساعد في وضع القرارات الأولية السليمة.[1]

ولقد انحصر هدف المراجعة الداخلية في المراحل الأولى في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، ونتيجة لتطور الزمن، فقد تطورت أهداف المراجعة الداخلية، وأصبحت أهدافها تتلخص في الآتي:

- تحديد مدى دقة ومصداقية المعلومات المالية والتشغيلية؛
- تحديد مخاطر المؤسسة وتخفيضها إلى الحد الأدنى؛
- التحقق من إتباع الإجراءات والسياسات الداخلية واللوائح القوانين الخارجية؛
- مقابلة المعايير الموضوعة؛
- الاستخدام الكفء والفعال للموارد؛
- مساعدة أعضاء المؤسسة على القيام بمسؤولياتهم بكفاءة وفعالية؛[2]

[1]- عبد الباسط احمد الخيسي، مدى مساهمة وظيفة التدقيق في ضبط الأداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلي بقطاع غزة، رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الأزهر، غزة،2013، ص35.

[2]- Sawyer,L.B.,,The Practice of modern Internal Auditing ,Altamonte Springs, Tenth Ed.,I.I.A.Inc.,N.Y, South Africa.,1996,P6.

المطلب الثاني: ماهية تكنولوجيا المعلومات

الفرع الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات

لقد برز مصطلح تكنولوجيا المعلوماتInformation Technology في بداية الخمسينات إشارة إلى استخدام الحاسبات الالكترونية في ميدان الأعمال الحكومية والخاصة على حد سواء. وتتضمن تكنولوجيا المعلومات كافة التقنيات والحاسبات والبرمجيات والاتصالات المستخدمة من قبل المنظمة وعناصرها البشرية في جمع المعلومات اللازمة لإنجاز أنشطتها المختلفة وتنفيذها، بهدف رفع كفاءتها وفاعليتها وإبداعها وصولاً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة والنمو والتطور.

ويعد تكنولوجيا المعلومات سلاح استراتيجي يمكن أن يساعد في بناء وقدرات المنظمة من خلال توفير أفضل البيانات والمعلومات وبما يعزز علاقة المنظمة بالزبائن والمنظمات الأخرى. وقد وصفت بأنها المقدرة التكنولوجية للحصول على البيانات ومعالجتها وتبادلها بهدف إتخاذ القرارات الفعالة في المنظمة.[1]

وتعرف بأنها كل التقنيات المستخدمة في جمع وتخزين ومعالجة وتناقل نتائج عمليات التحليل والتصنيف والاستخلاص للمعلومات وتوجيه الإفادة منها من قبل المستفيدين بأيسر الطرائق مع ضمان الإنجاز بالدقة والسرعة والوقت المناسب. ويعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها مجموعة التقنيات المتمثلة بالكيان المادي والمكونات البرمجية والموارد البشرية بالإضافة الى الإجراءات المستخدمة في إطار تنظيم عمل هذه الأجزاء مع بعضها من أجل إدارة البيانات والمعلومات بكفاءة.[2] وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن تكنولوجيا المعلومات هي عبارة عن كافة التقنيات التي تستخدمها المنظمات المعاصرة لجمع المعلومات التي تستخدمها في تنفيذ أنشطتها المختلفة بأقصى درجة من الكفاءة والفاعلية بالشكل الذي يؤدي بها الى تميزها ونجاحها.[3]

يعرفها "روبيrobbey "على أنها كل أنواع البرمجيات والأجهزة والمعدات المتعلقة بالجانب والاتصال سواء كانت حاسوبا شخصيا أو هاتفا أو عن طريق نظم المعلومات الإدارية.[4]

---

[1]Sanders R.N, the benefits of using e-business technology, the supplier perspective, journal of business logistics, 2007. P 25

[2] شريف أثير أنور، عودة بلال كامل، دور تكنولوجيا المعلومات في الأداء الوظيفي، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 91، 2016، ص 179

[3] محمود حسن جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 4

[4] المعهد التخصصي للدراسات، مركز الدراسات الإستراتيجية، تكنولوجيا المعلومات المفهوم والأدوات. على الموقع: https: //alhadidi.files.word .pres.com/2013/03//mthom.pdf

أما "موت ووراييسRmott/Waites "فيعرفانها على أنها: "مصطلح يستخدم لوصف مدى المنتجات والأنظمة التي تعالج المعلومات وتديرها وتولدها وذلك باستخدام تكنولوجيا الحاسوب والاتصالات".[1]

ويعرفها كذلك "هيلويجل"Hellwegel"على أنها نظم تتميز بانتاجاتها الذاتية، تم تصميمها على الحاسوب لكي تساعد المنظمات ومواردها البشرية على جمع البيانات وحزنها ومعالجتها ونقلها

.كما يعرفها "تورين" و "أول(Turban / Al) "على أنها الجانب التكنولوجي من نظام المعلومات التي يشمل المكونات المادية البرمجيات قاعدة البيانات الشبكات والوسائط الأخرى[2] .

مما سبق يمكن استخلاص أن تكنولوجيا المعلومات هي الأجهزة والمعدات التي تعتمد عليها في معالجة البيانات كالحواسب وحتى الهواتف النقالة.و هيالبيانات والمعلومات التي تقوم بمعالجتها وتخزينها. وكذلك لا يمكن إغفال العنصر البشري التي يعتبر العنصر المحرك في هذه العمليات والمتحكم بها.

وتشير تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى تطبيق المنهج العلمي في التعامل مع البيانات والمعلومات بما يمكن المنظمات من اتخاذ القرارات الفعالة في كل المستويات الإدارية في مجالات نشاطها. ومن التعريف السابق يمكننا الوقوف على العناصر التالية:[3]

- إتباع المنهج العلمي أساس رئيسي للتعامل مع البيانات والمعلومات حيث الموضوعية والجدية ووضوح الهدف .
- البيانات هي المواد والخامات التي تدرسها تحللها تشغلها تعالجها وتفسرها تكنولوجيا المعلومات وتتمثل منتجاتها النهائية في المعلومات والمعرفة.
- اتخاذ القرارات الفعالة: إن تكنولوجيا المعلومات ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة وأداة تعتمد عليها المنظمات لاتخاذ قراراتها.
- البيانات هي المواد والخامات التي تدرسها ،تحللها تشغلها تعالجها وتفسرها تكنولوجيا المعلومات وتتمثل منتجاها النهائية في المعلومات والمعرفة.

[1] ايناس بوركوة، بوعشيشة خديجة التكنولوجيا المعلومات والاتصال وفعالية الادارة المحلية في الجزائر". مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص ادارة جماعات محلية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة جيجل، 2016، ص 20

[2] عبد الله حسن مسلم مرجع سابق، ص 126

[3] عبد الحميد عبد الفتاح مغربي، المهارات السلوكية لتدمية الموارد البشرية، المكتبة العصرية، القاهرة ، 2007، ص 233

- تهتم تكنولوجيا المعلومات بكل مستويات الإدارية (العليا – الوسطى – التنفيذية) فلكل مستوى متطلباته.
- تهتم تكنولوجيا المعلومات بجميع مجالات العمل في المنظمة سواء كان ذلك النشاط الإنتاجي أو التسويقي أو المالي أوالبشري.[1]

الفرع الثاني: مكونات تكنولوجيا المعلومات

مكونات تكنولوجيا المعلومات هو مزيج معقد من الأفراد والتقانة تعتمد على مشاركة المعلومات التي تنعكس في بعض أوجهها بشكل تطبيقات خاصة تمكن من زيادة القابليات وتساعد في تحقيق الأهداف مما يجعلها مورداً مهماً يصعب تقليده بسهولة.[2] وفيما يأتي استعراض لهذه المكونات:[3]

1- المكونات المادية والبرمجياتHardware and software :

المكونات المادية هي جميع الأدوات التي تشترك في معالجة البيانات كالحواسيب بمختلف أنواعها، [4]فضلاً عن جميع الأجهزة الملحقة بها ومحطات العمل وشبكات الاتصال، وأدوات النقل، ومخزن البيانات. أما المكونات البرمجية فهي تعليمات رمزية يضعها المبرمجون أو المستخدمون لإبلاغ النظام الحاسوبي عن العمليات المرغوب القيام فيها، ويمكن وصف المكونات المادية باختصار، إذ أنها تمثل أربعة مكونات رئيسة هي أدوات الإدخال والمعالجة، والإخراج، والخزن).

2- الموارد البشريةHuman Resources

يعد الأفراد أهم عنصر بنائي في نظام تقانة المعلومات. ويمكن تقسيمهم على صنفين، الأول، ويشكل الغالبية والذين يطلق عليهم بالمستخدمين النهائيين، والذين يتعاملون مع برامج التطبيقات كمستفيدين منها ومن تطبيقاتها دون الخوض في التفاصيل الدقيقة لعمليات برمجتها. أما الصنف الثاني فهم الاختصاصيون في مجال الحاسوب الذين يصممون الحواسب ويضعون البرامج المختلفة، سواء كانت برامج تطبيقية أم برامج النظام.

3- شبكات الاتصالCommunication Networks

[1] بوحسان سارة كنزة، الأثار الفعلية لتكنولوجيا المعلومات والإتصال على تطبيقات تسيير الموارد البشرية في المؤسسة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص 20

[2] الهواسي محمود حسن، البرزنجي حيدر شاكر، تكنولوجيا وأنظمة المعلومات في المنظمات المعاصرة، السيسبان للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، 2017، ص 31

[3] محمود حسن جمعة، تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير الأداء الإستراتيجي، المجلد 06، العدد 04، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد، العراق، ص 45

[4] العبادي باسمة عبود، أثر نظام المعلومات في دعم صناعة القرار، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2006، ص 40

وهي الوسيلة المستخدمة لإرسال البيانات والمعلومات وتلقيها، اذ تتألف من مجموعة من المحطات تتواجد في مواقع مختلفة ومرتبطة مع بعضها بوسائط تتيح للمستفيدين إجراء عملية الإرسال والتلقي. وتعد شبكات الاتصال مجموعة هائلة من وثائق النص المترابطة مع بعضها على الانترنيت، ويعود سبب تسميتها بشبكة الويب العالمية أو الشبكة العنكبوتية إلى تداخل الروابط العديدة بين الوثائق التي تشكل مواقع هذه الشبكة المنتشرة عبر العالم بطريقة تشبه تداخل خيوط العنكبوت، وتسمح شبكة الويب العالمية ببرنامج مستعرض الويب بنقل جميع أنواع المعلومات من برامج وأخبار وأصوات وصور فديوية فضلا عن النصوص باستخدام الماوس أو لوحة المفاتيح.

4- قواعد البياناتData Base

هي عبارة عن المستودع الذي يحتوي البيانات والمواضيع والملفات المنظمة والمترابطة مع بعضها التي تصف كل العلميات والأحداث الجارية في المنظمة بكل تفاصيلها، وتنظم على شكل ملفات وتحفظ في أوعية حاسوبية ممغنطة بشكل مستقل عن البرامج التي تقوم بتشغيل هذه البيانات واستخدامها، وتشكل البيانات المحفوظة في هذه القواعد المادة الخام أو الأولية التي تستخرج منها المعارف والمعلومات، ويمكن إضافة قاعدة معالجة البيانات وتعديلها وتحديثها باستمرار لتواكب المتغيرات المستجدة لمساعدة المديرين في اتخاذ قراراتهم الاستراتيجية على وفق أسس صحيحة، وليتمكن باقي المستخدمين النهائيين من القيام بأعمالهم بكفاءة وفاعلية.

المطلب الثالث: استخدامات تكنولوجيا المعلومات في المراجعة الداخلية

الفرع الاول : دواعي استخدام تكنولوجيا المعلومات في المراجعة الداخلية

لقد ترتب على استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل النظم المحاسبية تاثير واضح على مسؤوليات وواجبات مدقق الحسابات ، وكذلك على منهجية وطريقة عملية التدقيق الداخلي ، كما تمكن المدقق الداخلي من الاستفادة من تلك الحاسبات في عملية التدقيق ذاتها في بعض الحالات ، وظهر مايسمى ببرامج التدقيق باستخدام الحاسوب ،ويرى الباحثون أن تكنولوجيا المعلومات تتكون من مجموعة من الاجزاء ،الافراد ،التجهيزات ، والاجراءات والمعلومات المترابطة والمتفاعلة والتي تعمل معا بشكل متناسق من خلال مجموعة من العمليات المنتظمة(تجميع ،تخزين،معالجة وتحليل للارقام والعمليات المالية)وعرض المخرجات والنتائج بالاشكال المختلفة للمعلومات في صورة (تقارير،أشكال،رسومات،مخططات)وتساعد النتائج المستخرجة من هذه النظم في اتخاذ القرارات المختلفة من قبل المستفيدين بشكل عام وتسهيل اعمالهم وبالتالي تمكينهم من التخطيط والرقابة على

الانشطة المختلفة في المنظمة وينظر الى عملية المراجعة الداخلية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات على انها عملية استخدام نظم المعلومات المختلفة في عمليات جمع وتقييم البيانات بقصد حماية أصول المنظمة ،وتاكيد سلامة بياناتها ، وتحقيق أهدافها المحددة بفاعلية ،واستخدام مواردها المتاحة بكفاءة.

الفرع الثاني: أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على المراجعة

تؤثر تكنولوجيا المعلومات بدرجة كبيرة في فعالية المراجعة الداخلية حيث تضمن متابعة و مراقبة لنظام الرقابة الداخلية و هذا لقدرة الحاسوب الهائلة على توفير المعلومات بسرعة و دقة عالية و في أي وقت، و هذا الذي يؤدي بدوره إلى أن تصبح أنظمة الرقابة الداخلية أكثر فاعلية و جودة حيث تستخدم الموسسات الحاسوب في مجال الرقابة و المتابعة و وضع مؤشرات هامة تسمح بإمكانية التنبؤ و سرعة اكتشاف الانحرافات .و بناءا على ما سبق يرى الباحثون بأن استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات قد أدى إلى تغيير ملحوظ في طرق و أساليب أنظمة المراجعة الداخلية و أدى هذا إلى المزيد من المرونة في مواجهة الظروف المحيطة و أدى إلى تحقيق درجة من التكامل و الترابط بين الأنشطة المختلفة داخل الشركة و سرعة انجاز العمليات و السيطرة عليها و خفض التكلفة و أتخاذ القرارات بسرعة لضمان الإستمرارية .

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة ومكانة الدراسة الحالية فيها

المطلب الأول: الدراسات المحلية

الدراسة الأولى: خالد أحمد محمد حمودة، وآخرون،[1] 2018 :

يهدف هذا البحث إلى إظهار الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية من خلال عمل المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المراجع الخاصة بالموضوع " كتب، محلات، مواقع انترنيت وغيرها" واستبيان موجه للمراجعين الداخليين والمسؤولين عن عملية المراجعة الداخلية في بعض هذه المؤسسات من أجل تحديد درجة تأثير كل من مهام المراجع الداخلي ومبادئه المهنية على تحسين هذا النظام، ومن أهم النتائج المتوصل إليها هو أن المراجعة الداخلية أداة من أدوات نظام الرقابة الداخلية يقوم بمهامها المراجع الداخلي، وتستعملها المؤسسة من أجل تقييم أداء أنشطتها المختلفة: المحاسبية، المالية، التشغيلية والإدارية الكشف عن نقاط الضعف فيها، تنبيه الإدارة بما قد تواجهه من مخاطر مستقبلية وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجة ذلك، كما يرتكز نشاط المراجعة الداخلية على مجموعة من العناصر والتي يتحدد على أساسها درجة تأثيرها على نظام الرقابة الداخلية ومن أهم هذه العناصر استقلالية المراجع الداخلي، خيرة المراجع الداخلي ومتابعة للمراجع الداخلي لنتائجه المبلغ عنها

وقد توصل الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية تقوم في المؤسسة الاقتصادية بمجموعة من المهام والتي بدورها تساهم في تحسين نظام الرقابة الداخلية الذي تسير عليه المؤسسة، ومن أهم هذه المهام فحص فعالية أنظمة الرقابة الداخلية من أجل تحديد المخاطر المتعلقة به ودراسة نظم حماية الأصول والقيام بعمليات الجرد والتأكد من سلامة المعلومات المالية والمحاسبية المسجلة. تحكم مهنة المراجعة الداخلية مجموعة من المبادئ والتي يجب أن يتميز بما قسم المراجعة الداخلية والمراجعين الداخلين في المؤسسات الاقتصادية كالاستقلالية، الموضوعية والكفاءة المهنية، وتلعب هذه المبادئ دور هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية. هناك مجموعة من الصعوبات التي تواجهها مهنة المراجعة الداخلية والتي من شأنها أن تعيق السير الجيد لهذه المهنة، وخاصة تلك المتعلقة بالتبعية وتقييد صلاحيات المهنة.

الدراسة الثانية: محمد الهزام،[2] 2016 :

[1] -خالد أحمد محمد حمودة، وآخرون،دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد 05، 2018

[2] -محمد الهزام، تسيير الموارد البشرية في ظل تكنولوجيا المعلومات وإقتصاد المعرفة مع الإشارة إلى المؤسسة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في تسيير الموارد البشرية، جامعة تلمسان، 2016

حيث تناول في البحث تسيير الموارد البشرية في ظل تكنولوجيا المعلومات و اقتصاد المعرفة ، حيث تطرق إلى تكنولوجيا المعلومات و الاقتصاد المعرفي وأثرهما على تسيير الموارد البشرية، ولم يتطرق إلى أثر تكنولوجيا الاتصال التي تعتبر عامل مهم مرتبط بتكنولوجيا المعلومات.

تتضمن هذه الدراسة أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على إدارة الموارد البشرية كأهم العوامل في المؤسسة المعاصرة التي تعتبر المورد البشري الركيزة والميزة الأولى للتفوق، تم التطرق إلى هذا الأثر عبر ترتيب منهجي متسلسل حيث تم التعرف على التكنولوجيا ثم تكنولوجيا المعلومات ثم تكنولوجيا الاتصال، وتم التطرق إلى إدارة الموارد البشرية من خلال التعرف على مفهومها وأهم خصائصها ووظائفها إضافة إلى التحديات الجديدة التي تواجهها ، وفي إسقاط لهذا الأثر على المعهد الوطني لتحسين المستوى في التجهيز بقصر البخاري كمؤسسة محل الدراسة توصلنا إلى بعض النتائج التي تأكد على تفعيل جانبين مهمين هما : ضرورة الاهتمام بإدارة الموارد البشرية في المؤسسة، وإمكانية تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال بإدخال التكنولوجيا الجديدة المتطورة التي تجعل المؤسسة تحقق أهدافها بشكل سريع ودقيق.

بعد النتائج المتحصل عليها يمكننا تقديم الافتراحات التالية:

- توسيع قدر الإمكان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المؤسسة.
- التخطيط المسبق لاحتياجات المؤسسة من التكنولوجيا الحديثة، واستخدام تكنولوجيا مواكبة
- تشجيع نمط التكوين الذاتي، عن طريق توفير محاضرات ودروس عن بعد وعلى الخط باستخدام وسائل تخزين المعلومات الحديثة.
- بناء أنظمة معلوماتية مدروسة و فعالة قادرة على احتواء المعلومات الهائلة و المعالجة السريعة.

الدراسة الثالثة: شريف أثير أنور، عودة بلال كامل،[1] 2016 :

يسعى البحث إلى تشخيص طبيعة علاقات الارتباط والتأثير لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في الأداء الوظيفي وأبعاده المختلفة، ومدى تأثر هذه العلاقة بمجموعة من الخصائص الشخصية للمدراء عينة البحث، بالتطبيق في عينة من المصارف العراقية الخاصة، ومناقشة هذه العلاقات لفهمها وتحديد مضمونها واتجاهها بما يحسن واقع كل منهما في قطاع العمل المصرفي. المنهجية: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كإطار علمي لمعالجة

[1] -شريف أثير أنور، عودة بلال كامل، دور تكنولوجيا المعلومات في الأداء الوظيفي، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 91، 2016

الموضوع، بالاعتماد على تطوير واستخدام استمارة استبيانة لقياس واقع كل منهما، وجمع البيانات والمعلومات لتطوير نموذج معرفي للمتغيرات البحثية قيد الدراسة، وقد جرى وضع واختبار فرضيات العلاقة والأثر تمت معالجتها وتحليل نتائجها باستخدام بعض الأدوات الإحصائية في برنامج .SPSS

توصل البحث من خلال نتائجه إلى وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية معنوية دفعت للتوصية بضرورة تحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات بما يدعم تطوير واقع الأداء الوظيفي في العمل المصرفي مع ضرورة الأخذ بالحسبان بعض الخصائص الشخصية ذات العلاقة.

قام هذا البحث بوضع أدوات قياس مفيدة لتشخيص طبيعة العلاقة بين المتغيرات البحثية قيد الدراسة، فضلاً عن إعطاء تصور علمي ودقيق لها بما يدعم استخدام تكنولوجيا المعلومات ذات العلاقة بالأداء المصرفي زيادة على دعم وتحسين واقع ذلك الأداء. الأصالة: قام هذا البحث بإظهار أهمية تحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات ذات العلاقة بعمل القطاع المصرفي العراقي الخاص واثر ودور ذلك في تحسين الأداء الوظيفي وأبعاده في هذه المصارف.

الدراسة الرابعة: ايناس بوركوة، بوعشيشة خديجة [1] 2016:

على ضوء التطورات العالمية الحاصلة، وانتقال العالم إلى مرحلة جديدة من التحولات والعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يفرضها عصر العولمة، حيث أصبح لزاما على الدول مواكبة التغيرات الحاصلة من خلال التزود بمختلف نتائج ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، والجزائر كبقية دول العالم انخرطت ضمن هذا السياق بهدف عصرنة الإدارة العامة والمحلية من خلال الإصلاحات التي باشرتها الحكومة الهادفة إلى ترقية الخدمة العمومية والمحلية وتقريب الإدارة من المواطن، اختصار الوقت لصالح طالبي الخدمة بشكل ينهي التعقيد الإداري، حيث تم الشروع في وضع عدة آليات لتطوير الإدارة المحلية وتكييفها مع التقدم التكنولوجي من خلال رقمنة سجل الحالة المدنية وإصدار الوثائق البيومترية لتطلق مشروع خاص برخصة السياقة و بطاقة ترقيم المركبات يهدف أساسا إلى تحسين الخدمة العمومية المحلية.

توصيات:

[1] –ايناس بوركوة، بوعشيشة خديجة التكنولوجيا المعلومات والاتصال وفعالية الادارة المحلية في الجزائر". مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص ادارة جماعات محلية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة جيجل، 2016

- إنشاء بيئة قانونية وتنظيمية تساعد على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارات العمومية وتسهيل الإجراءات الإدارية .
- توفير برامج تدريبية تستهدف مختلف الإدارات والهيئات .
- تخصيص أيام دراسية متخصصة وملتقيات لمناقشة التحول نحو مجتمع رقمي قوي .
- التحول الحقيقي لاستخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية في مختلف الإدارات العمومية في الجزائر.
- تعزيز الشراكة بين مختلف القطاعات من أجل تطوير الخدمات الإلكترونية.
- توسيع مشاريع الأنترنت على المستوى الوطني واستغلال انتشار مستعملي الجيل الثالث والرابع للهاتف في تقديم مختلف الخدمات الإلكترونية .
- صقل موارد بشرية مؤهلة قادرة على التنفيذ الإلكتروني.

الدراسة الخامسة: عبد السلام عبد الله، سعيد أبو سرعة،2012: [1]

لقد سعينا من خلال تناولنا واستعراضنا للفصول السابقة من هذه الرسالة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية لها، المتمثلة في ما مدى العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في تنفيذ مهمة المراجعة بما يحقق أعلى فعالية وفائدة ممكنة للطرفين وللمؤسسة، وكذلك الأسئلة الفرعية المتفرعة منها. وقد خلال قيامنا باستعراض نشأت وتطور المراجعة عبر الحقب والفترات الزمنية المتتابعة حتى أن كان لنا ذلك من وصلت إلى ما هي عليه اليوم، حيث إن نشأت وتطور المراجعة بشقيها المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية كان تبعاً للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمختلف مراحل الحياة البشرية، وظهور المؤسسات الكبيرة أنشطتها وتعقدها وانفصال الملكية عن الإدارة كما قمنا بإبراز وشرح وتحليل أهم جوانب كل من و توسع المراجعتين، من حيث المفهوم والأهداف والمعايير التي تحكمها، والمسؤوليات والصلاحيات ومنهجية التنفيذ التي تسير عليها، بالإضافة إلى الشرح والتحليل المركز لأهم جانب في هذه الرسالة وهو مجالات وأوجه التكامل بين المراجعتين .وعليه فقد خلصنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تمكنا من خلالهما الإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذه الرسالة والأسئلة المتفرعة منها. وفيما يلي استعراض لتلك النتائج والتوصيات النهائية المستنتجة. بناء على النتائج السابقة تقترح التوصيات التالية:

[1] – عبد السلام عبد الله، سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، رسالة ماجستير، قسم علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2012

- ضرورة أن يصبح واقعاً قانونياً ملزماً، ويالياته يصبح وعياً، ولا أن يبقى شكله في حالة وحودة، أن يكون لكل وفي كل مؤسسة مهما كان حجمها أو نوعها: مراجعة داخلية حقيقية مستقلة موضوعية، لديها دليل للمراجعة الداخلية خاص بالمؤسسة نفسها مفصل خصيصاً ليناسبها، وأن تتبع المراجعة الداخلية مباشرة بمجلس الإدارة. مراجع خارجي مستقل، بأتعاب حقيقية، يقدم تقاريره إلى الجمعية العامة للمساهمين أو المالكين، وكتبه ومراسلاته إلى أعلى سلطة تنفيذية في المؤسسة والمتمثلة في مجلس الإدارة.
- ضرورة اهتمام المؤسسات بإدارة المراجعة الداخلية فيها، من خلال رفدها بالعدد الكافي من المراجعين الداخليين المؤهلين علمياً وعملياً، والعمل على تدريبهم وتطوير مهاراتهم بشكل مستمر ليقوموا بالدور المناط بهم في ضوء المتغيرات الدولية المستمرة. وكذلك ربط إدارة المراجعة الداخلية بمجلس الإدارة لإعطائها القدر المناسب من الاستقلالية .
- ضرورة قيام الهيئات المهنية المعنية بمهنة المحاسبة والمراجعة بالإشراف والرقابة المستمرة على مكاتب وشركات المراجعين الخارجيين، للوقوف على مدى التزامهم بمبادئ الاستقلال والأمانة والسلوك المهني والعمل وفقاً لمعايير المراجعة الدولية والقوانين المحلية ذات الصلة، بما . شأنه تعزيز المستوى من الرفيع لمهنة المراجعة.
- قبل أن يقرر المراجع الخارجي الاستفادة من عمل المراجع الداخلي بالمؤسسة محل المراجعة، فإنه يجب عليه أولاً أن يقوم بتقييم عمل المراجع الداخلي وفقاً لما حددته معايير المراجعة المتعلقة باستفادة المراجع الخارجي من عمل المراجعة الداخلية (سبق توضيحها ضمن الفصل الثالث من هذه الرسالة)، ومن ثم يقوم باتخاذ قراره بمدى إمكانية الاعتماد على عمل المراجع الداخلي وتأثيره على طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات مراجعته، وهذا التقييم بحد ذاته يعتبر مكسباً للمراجع الخارجي وللمؤسسة محل المراجعة.
- على المراجع الخارجي أن يكون دائماً على علم أنه هو المسئول الأول عن نتائج عمله حتى ولو أعتمد في ذلك على عمل المراجع الداخلي .
- ضرورة استكمال إنشاء المجلس الأعلى لمهنة المحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية، الذي يضم في عضويته جميع فئات المحاسبين (محاسب، مراجع خارجي، مراجع داخلي، وتحديد مهامه واختصاصاته وتفعيل دورة، بحيث يعمل على تنظيم مهنة المراجعة الداخلية في اليمن وتكون المرجعية الفنية والمهنية الإدارات المراجعة الداخلية إليه، وأن يعمل على حماية المراجع الداخلي من إدارة المؤسسة في حالة إصراره على تطبيق المبادئ والمعايير الدولية الخاصة بالمحاسبة وكذلك المراجعة.

- ضرورة قيام المجلس الأعلى للمحاسبة إلى جانب جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين، بتطوير وتنمية قدرات المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين، وتحديث معلوماتهما حول مهامهما، ومواكبة ما تصدره المنظمات المهنية الدولية من توصيات ونشرات ومعايير ذات الصلة بالمراجعة.

الدراسة السادسة: بوحسان سارة كنزة، [1]2011-2012 :

إن التغير والتطور المستمر الذي تعرفه بيئة المؤسسة خاصة التنافسية منها يجعلها دائمة البحث على حيازة مزايا تنافسية تخولها وتمنحها القدرة على الاستمرار والبقاء في ظل هذه التقلبات. ولتحقيق ذلك تسعى المؤسسة إلى تطبيق الأساليب والممارسات الحديثة في كل أنشطتها لزيادة فعاليتها، الشيء الذي يدفع بها لاستخدام ما يعرف بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي تمثل إحدى أهم وأحدث الوسائل والتقنيات في اكتساب وتوسيع الميزة التنافسية للمؤسسة، لما لها من خصائص جد مميزة .فبفضل توجهها نحو النمنمة، السرعة، المرونة ورفع الإنتاجية فهي تسمح بربح الوقت والتحكم في التكاليف وبالتالي الرفع من أداء العمل وتحسين التسيير كما أن آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصال لم تنحصر فقط في تغيير وسائل وطرق الإنتاج، بل تعدتها إلى التأثير على المورد البشري في المؤسسة. تأثيرات تتعدد بين تجنيبه الأعمال المتعبة وتعظيم فعاليته الإدارية، وكذا تطوير وتنمية كفاءاته ومهاراته من خلال البرامج والتطبيقات الإعلامية المختلفة. كما تمكنت تكنولوجيا المعلومات والاتصال من إحداث تغيير كبير في طريقة التسيير من خلال فلسفة التسيير الالكتروني للموارد البشرية فأحدثت بذلك ثورة حقيقية في حياة المورد البشري .أما فيما يخص الدراسة الميدانية التي كانت على مستوى كل من مؤسستي موبيليس، ونجمة المديرية الجهوية قسنطينة فقد أثبتت صحة النتائج النظرية في إبراز أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسيير الموارد البشرية، خاصة وأن مؤسستي موبيليس ونجمة من أكثر المتعاملين رواجا في سوق الهاتف النقال وفي مجال المعلومات والاتصال، فالمؤسستين ملزمتين بحكم نشاطهما توفير أحدث التكنولوجيات وتطبيقها في أحسن الظروف، حيث لا يكفي إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة وإنما السهر على تحديثها وتجديدها حسب احتياجات المؤسسة وحسب التغيرات التكنولوجية المحيطة.

[1] – بوحسان سارة كنزة، الأثار الفعلية لتكنولوجيا المعلومات والإتصال على تطبيقات تسيير الموارد البشرية في المؤسسة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012

وبفضل تلك الجهود تمكنت كل من موبيليس ونجمة من تحقيق نتائج معتبرة في مجال تالية أنشطة تسيير الموارد البشرية، غير أن النتائج الميدانية أثبتت أن كلا المؤسستين لم تصلا بعد إلى المستوى المطلوب في إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأنشطة تسيير الموارد البشرية وأنها لا تزال في مستوياتها الأولى مقارنة مع دول العالم الأخرى

بعد دراسة وتحليل النتائج المتحصل عليها، والتعرف على مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تسيير الموارد البشرية في مؤسسة موبيليس ومؤسسة نجمة نقترح عليهما التوصيات التالية:

- وظيفة تسيير الموارد البشرية من الوظائف الركيزة في المؤسسة لذا الاهتمام بها أصبح نتيجة إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المؤسسة أصبح من الضروريات لمواكبة التطورات والتغيرات التكنولوجيا السريعة التي يشهدها العصر الحالي.
- ضرورة الاستثمار أكثر في أحدث التكنولوجيا والخاصة بتسيير الموارد البشرية، التي تعطيها إطار تكنولوجي محدد وضروري لارتقاء المؤسسة والمورد البشري في آن واحد.
- ضرورة تبني خطة وإستراتجية واضحة قبل عملية إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- عملية الإدماج هي عبارة عن مشروع تتبناه المؤسسة، لذلك يتطلب منها تحسيس مواردها حتمية للارتقاء بالمؤسسة ككل .البشرية بأهمية هذا المشروع.
- تعزيز البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة، بتكثيف البرامج التكوينية الخاصة بهذه التكنولوجيا، ومحاولة الاستفادة من تطبيقاتها لأقصى درجة.
- تكثيف الدورات التدريبية الالكترونية .ضرورة إنشاء نظام معلومات تسيير الموارد البشرية في كل مديرية وليس فقط في المديرية العامة. تعتمد بالدرجة الأولى على المعلوماتية وعلى تألية الأنشطة البشرية.
- تكييف الهيكل التنظيمي للمؤسسة بعد إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال بشكل مستمر، وإنشاء وحدة أو خلية مختصة بهذا الاستمرار.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى: محمود حسن جمعة،[1] 2018 :

يحاول البحث الحالي اختبار علاقة الارتباط والتأثير بين تكنولوجيا المعلومات والأداء الاستراتيجي، إذ تمثلت مشكلة البحث بمدى دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير الأداء الاستراتيجي في وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة – جمهورية العراق. وقد استخدمت استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتم توزيع (75) استمارة لعينة البحث، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS) ، واستخدمت عدد من الأساليب الإحصائية لاختبار فرضيات البحث. وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها وجود علاقة ارتباط وأثر بين تكنولوجيا المعلومات وتطوير الأداء الاستراتيجي. وانتهى البحث بمجموعة من التوصيات المناسبة.

توصيات:

- ضرورة أن تجري الوزارة مسحا دقيقا لقدراتها وإمكاناتها لتحديد الفجوة بينها وبين المنظمات التي طبقت تكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال اعتماد مقاييس موضوعية تشخص نقاط القوة والضعف لديها، وبما أشارت اليه المرتكزات النظرية للبحث الحالي وبإعتماد وظائف تكنولوجيا المعلومات ومقياس البحث .
- ضرورة محافظة الوزارة على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والسعي المستمر لتحديثها من أجل مواكبة التطورات المتسارعة في هذا المجال. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إدامة قنوات الاتصال العالمية مع باقي الشركات والمنظمات والمؤسسات المتخصصة بهدف الحصول على كل ما هو جديد في مجال تكنولوجيا المعلومات .
- ضرورة الاهتمام بالقدرات العقلية المتميزة التي تمتلكها الوزارة بوصفهم رأس مال فكري يسهم بشكل فاعل في تطوير الأداء الاستراتيجي وذلك من خلال تنمية قدرات وقابليات هذه الطاقات البشرية الخلاقة وتوسيع وتشجيع قاعدة الإبداع والابتكار .
- ضرورة الاعتماد بشكل أوسع على الإتصالالألكتروني بدلا من الإتصال التقليدي وذلك من أجل تحقيق السرعة في الحصول على البيانات.
- ضرورة قيام الوزارة بقياس أدائها الاستراتيجي بشكل مستمر من أجل معرفة نقاط ضعفها والعمل على تصحيحها ومعرفة نقاط قوتها والعمل على تعزيزها.

[1] – محمود حسن جمعة، تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير الأداء الإستراتيجي، المجلد 06، العدد 04، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد، العراق، 2018

الدراسة الثانية: عبد الباسط احمد الخيسي،[1] 2013 :

هدف هذا البحث إلى التعرف على مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلي بقطاع غزة، مع استعراض لمفهوم التدقيق الداخلي وبيان أهميته وأهدافه ومبادئه، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، فقد اعتمد الباحثون في جمع البيانات على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للبحث، أما الإطار العملي فقد تم استخدام أسلوب المقابلة الشخصية، والاستبانة التي تتناسب مع موضوع الدراسة فرضياتها وذلك بأسلوب الحصر الشامل، حيث قام الباحثون بتوزيع (50) استبانة على جميع المدققين الداخليين العاملين بهيئات الحكم المحلي، وتم الحصول على(40) استبانة أي ما نسبته (80%)، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، لوصف وتحليل متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها.

ومن أهم النتائج التي خلُص إليها البحث: وضوح دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، وأن الهيئات المحلية تطبق كافة إجراءات التدقيق الداخلي بما يكفل صحة ودقة البيانات المالية والإدارية، وأن المدققين الداخليين ملتزمين بمعايير التدقيق الداخلي، وهناك استقلالية لوظيفة التدقيق الداخلي من خلال استقلال موقعها في الهيكل التنظيمي وعدم تبعيتها للإدارات التنفيذية، توسيع نطاق ومسؤوليات عمل وظيفة التدقيق الداخلي يؤثر في كفاءة وفاعلية العاملين، وتتأثر وظيفة التدقيق الداخلي بالكفاءة العلمية والعملية المتخصصة في مجال التدقيق الداخلي، وأن فصل الصلاحيات بين المدققين الداخليين يحقق الدقة في البيانات المالية والإدارية، وجود قسم مستقل للتدقيق الداخلي يوفر معلومات وتقارير عن الأداء بشكل دقيق ومنظم، كما أنه يؤدي إلى زيادة جودة المخرجات.

وانتهى البحث إلي مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الداخلي، ضرورة وجود إلزام قانوني من وزارة الحكم المحلي لتطبيق معايير التدقيق الداخلي في هيئات الحكم المحلي، وضرورة أن يشمل قسم التدقيق الداخلي على التخصص الفني، وأن يكون هناك دور فعال لجمعية المدققين الداخليين الفلسطينية.

[1] – عبد الباسط احمد الخيسي، مدى مساهمة وظيفة التدقيق في ضبط الأداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلي بقطاع غزة، رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الأزهر، غزة،2013

الدراسة الثالثة: العبادي باسمة عبود،2006 [1]:

من خلال الدراسة لموضوعنا يمكن استنتاج أن هناك تطورات في المؤسسات الجزائرية، حيث اكتسبت عملية اتخاذ القرارات أهمية بالغة في العصر الحديث لأنها بمثابة محرك حقيقي لنشاط المؤسسة يجب الاعتماد عليه وتطبيقه بالأساليب الحديثة من أجل تطوير المؤسسات والرفع من الإنتاجية و العمل بأكثر دقة و بأقل التكاليف من أجل السير نحو التقدم والتطلع إلى العالم الخارجي أكثر. فقد أحدث التطور التكنولوجي وثورة المعلومات طفرة كبيرة في مجال العمل و اتخاذ القرارات بالمؤسسات سواء كانت قرارات إستراتيجية تعتمدها الإدارة العليا أو تكتيكية أو تنفيذية، حيث أن هناك العديد من المؤسسات سواء كانت اقتصادية أو خدمة أو مالية تقوم بجل معاملاتها باستخدام مختلف أنواع التكنولوجيا .فيسمح العمل بتكنولوجيا المعلومات إلى تحسين أداء المؤسسات و سهولة اتخاذ قراراتها و التحكم في قوى المنافسة، تخفيض التكاليف، تحسين الاتصالات داخل و خارج المؤسسة و تجنب الوقوع في أزمات من خلال الإمداد بمختلف المعلومات الضرورية، كما أثبتت الدراسات أن إدخال المؤسسات شبكة الانترنيت و الاعتماد عليها أدى للعديد من المؤسسات بمضاعفة رقم أعمالها، وأرباحها. لكن يجب الاستخدام العقلاني لهذه التكنولوجيا فمن خلال هذه الدراسة نقدم بعض التوصيات كالتالي :

- وضع خطة إستراتيجية للتحكم في هذه التكنولوجيا .
- يجب الاستفادة من متخذي القرارات المتحكمة في هذه التكنولوجيا .
- يجب وضع برامج خاصة بدور تكنولوجيا المعلومات ودورها في اتخاذ القرارات لأنه جوهر المؤسسة.

[1] - العبادي باسمة عبود، أثر نظام المعلومات في دعم صناعة القرار، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2006

المطلب الثالث: مكانة الدراسة الحالية في الدراسات السابقة

	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
من حيث الإطار الزمني	بالنسبة للحدود الزمنية كانت خلال الموسم 2020-2022	بالنسبة للحدود الزمنية كانت خلال الموسم 2006- 2018
من حيث الإطار المكاني	أما فيما يخص الحدود المكانية فتمثلة في مؤسسة بنك الخليج الجزائر وكالة ورقلة	كانت الدراسات السابقة في فلسطين، الجزائر
من حيث منهج الدراسة	تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال التطرق إلى مختلف الأسس النظرية والمفاهمية لتكنولوجيا المعلومات والمراجعة الداخلية.	تم الإعتماد في أغلب الدراسات على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.
من حيث العينة	مؤسسة بنكية	مؤسسات إقتصادية، وهيئات من الجماعات المحلية
من حيث قطاع الدراسة	أستهدف القطاع الإقتصادي	قطاعات مختلفة في السلك الخاص والسلك العام
من حيث المتغيرات	تم الإعتماد على متغيرين في هذه الدراسة: متغير مستقل وهو تكنولوجيا المعلومات المتغير التابع: أداء المراجعة الداخلية دراسة تطبيقية على مستوى البنك	تناولت الدراسات السابقة متغيرات عديدة: الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات، إقتصاد المعرفة، مراجعة داخلية وخارجية، تكنولوجيا المعلومات، نظام الرقابة الداخلية، الأداء الوظيفي، الإدارة المحلية، نظام المعلومات، صناعة القرار، الأداء المالي، الأداء الإستراتيجي

خلاصة

مما سبق نستنتج أن وجود نظام المراجعة الداخلية في المؤسسة لمساعدتها في القيام بوظائفها بكفاءة وفعالية،واستخدام تكنولوجيا المعلومات في عمل المراجع الداخلي من شأنه تسهيل العمل، فإستخدام تكنولوجيا المعلومات من طرف المراجعة الداخلية يؤثر بدرجة كبيرة على مرحلة تقييم نظام الرقابة الداخلية سواء من ناحية تحديد المخاطر أو من ناحية وجود أساليب تتعلق بتقييم الرقابة الداخلية لبيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، كما أدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام المراجعة الداخلية الى تطوير نظام الرقابة الداخلية مما ساهم في حماية موارد المؤسسة وكذلك يؤدى الى الحصول على المعلومات في الوقت المناسب.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

تمهيد:

في هذا الفصل سنحاول إسقاط ما تم تناوله في الفصل الأول الذي تكلم على متغيرات الدراسة المتمثلين في إستخدام تكنولوجيا المعلومات و أداء المراجعة الداخلية ، وسنحاول في هذا الفصل معالجة الدراسة في بنك الخليج الجزائر وكالة ورقلة ،بحيث سنبين فيه أداة الدراسة ودقتها وثباتها،إجراءات ومحددات الدراسة،أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات،ثم إختبار الفرضيات وأخيرا تفسير النتائج وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى:

- **المبحث الاول: الطريقة و الأدوات**
- **المطلب الأول : الإطار المنهجي و حدود الدراسة.**
- **المطلب الثاني: التعريف بالمؤسسة.**
- **المبحث الثاني :عرض و تحليل نتائج الدراسة**
- **المطلب الأول أدوات ووسائل الدراسة**

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات

المطلب الأول : الإطار المنهجي و حدود الدراسة

الفرع الأول : المنهج المستخدم

إن التحليل والوصف لأي دراسة يتم بواسطة أدوات البحث العلمي، لكل بحث علمي أدواته التي تساعد الباحث في بحثه وترتبط الأدوات بموضوع البحث، والمنهج المستخدم في الدراسة، ويتوقف نجاح الباحث في بحثه إلى حد كبير على قدرته في استخدام أدوات البحث العلمي، حيث هناك عدة طرق يمكن استخدامها لجمع البيانات وكلما كان تعدد في الأدوات العلمية للبحث كلما أضاف هذا معلومات جيدة وزاد من التدقيق فيها وهو ما يحتاجه موضوع البحث هذا، واعتمدنا في هذه الدراسة الميدانية على **المقابلة،** وهي أن يلتقي الباحث مع أشخاص أو شخص ويطرح عليه مجموعة أسئلة بشكل مباشر من أجل تحقيق أهداف الدراسة، ونلجأ إلى هذا النوع من الأدوات عندما تكون المعلومات شحيحة في قطاع أو تكتسي طابع سري كماهو الحال في دراستنا حيث واجهنا عائق أساسي هو ان تقارير المراجعة هي وثائق داخلية تحتوي على اسماء و ارقام تدخل ضمن خصوصية الزبائن وهو أمر مهم لكل هيئة مالية حيث لا يمكن البوح به بالإضافة أنه في حال وجود مخالفات فلا يمكن اظهارها بل تبقى في نطاق المؤسسة .

حتى تكون عملية جمع البيانات دقيقة ومنظمة قمنا بالإعتماد على المراحل التالية :

- ✓ **الخطوة الأولى : تتمثل في إعداد إستمارة المقابلة حيث تم صياغة الأسئلة بالإعتماد على الجانب النظري للدراسة مع الأخذ بعين الإعتبار إشكالية وفرضيات الدراسة .**
- ✓ **الخطوة الثانية : تتمثل في عرض استمارة المقابلة على اساتذة محكمين مختصين في المجال بغية التأكد من صحة الأسئلة .**
- ✓ **الخطوة الثالثة : بعد أخذ ملاحظات الأساتذة وعرضها على الفئة المستهدفة للدراسة تم تصميم الإستمارة النهائية للمقابلة بشكل نهائي .**

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

الفرع لثاني :حدود الدراسة

تقديم البنك

بنك الخليج الجزائرGULF BANK ALGERIAوإختصاره هو AGB.

أولا: لمحة عن بنك الخليج الجزائر:

وهو بنك تجاري أجنبي تابع لمجموعة الأعمال الكويتية Kipco وهي من أبرز مجموعات المال والأعمال في الشرق الأوسط يطلق عليها اسم **المجموعة الكويتية للأعمال** Kuwait Project compagne

تأسس بنك الخليج الجزائر في 15 ديسمبر 2003 بموجب القانون الجزائري برأسمال قدره (20.000.000.000دج) ،ويقدم خدمات مصرفية ومالية متنوعة تلبي احتياجات العملاء من الشركات والأفراد. تتوزع ملكية أسهم البنك على 03 مؤسسات مالية أجنبية وهي كالآتي :

بنك برقان وهو ثاني أكبر بنك تجاري تقليدي في الكويت وهو المساهم الأكبر بنسبة 60 %.

بنك تونس العالمي وهو أول بنك تجاري تأسس في تونس كشركة مصرفية مرخصة بالكامل والذي يملك نسبة 30 %.

البنك الأردني الكويتي والذي يملك نسبة 10 %.

ويعد من بين أكبر ثلاث بنوك خاصة في الجزائر. ومهمته الرئيسية هي المساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية بالجزائر ،ويقدم بنك الخليج مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية للشركات والأفراد.

يمتلك بنك الخليج شبكة واسعة من الفروع وصل عددها إلى 64 وكالة وهي موزعة عبر 43 ولاية، كما يمتلك البنك 111 جهاز صراف آلي. أكثر من 15000 بطاقة visa ،Master card.

ثانيا : تعريف بنك الخليج الجزائر– وكالة ورقلة :

هي إحدى وكالات البنك الموزعة عبر التراب الوطني الداخلة تحت التصنيف،حيث فتحت أبوابها في 13 ديسمبر 2015 ،وبدأت مزاولة نشاطها جانفي 2016 ،تقع الوكالة بنهج فلسطين بني ثور ورقلة ، بمساحة 450 متر ،تعتبر الوكالة ذات شكل أكثرعصرنة وملائمة ،وبتصاميم وأثاث وملحقات حديثة تعمل من أجل تقديم صورة جيدة عن البنك.

تتمثل مهمتها الأساسية في التنمية الاقتصادية،حيث يقوم البنك بمنح مجموعة من المنتجات والخدمات والمتمثلة في :

- قروض إسلامية.
- قروض تقليدية.

كما يقدم البنك عروض وخدمات تتماشى مع الخدمات البنكية التقليدية والمتمثلة في :

- ✓ فتح وتسيير الحسابات الجارية.
- ✓ الودائع بأجل.
- ✓ حسابات بشيكات.
- ✓ دفاتر التوفير.
- ✓ دفتر التوفير التساهمي.

كما يقدم أيضا خدمات إلكترونية متمثلة في :

* بطاقة فيزا كارت visacard .
* بطاقات ما بين البنوك cibcard.
* البطاقات الكلاسيكية.
* بطاقة قولدن كارت goldencard.
* بطاقة فيزا للدفع المسبق visa cardprepai.

وكذلك يقدم منتجات بنكية أكثر حداثة وعصرنة تتمثل في :

- خدمات Agb on line.
- Push sms.
- Coffre-fort.
- Mail Swift.
- أجهزة الصراف الآلي Gab.

ويهدف بنك الخليج إلى الوصول إلى أكثر شريحة من الزبائن والعمل على تلبية رغباتهم ومتطلباتهم.

.

مجتمع وعينة الدراسة

أولا : مجتمع الدراسة

إن التعرف على حجم المجتمع يمكننا من تحديد العينة بصورة صحيحة، حيث يتكون مجتمع الدراسة من عمال بنك الخليج وكالة ورقلة و المراجعين الداخليين وكذلك بعض الإطارات بالبنك البالغ عددهم 25 موظف، ومن هنا نقول أننا إستطعنا تحديد المجتمع بدقة ، وسنعمل على إجراء مقابلات مغلقة مع مجتمع الدراسة .

تتكون العينة النهائية من 25 مبحوث بين الذكور والإناث وبمختلف أعمارهم وأقدميتهم في العمل ونوع الوظيفة والسلك الوظيفي الذين ينتمون إليه وهم يتوزعون كالتالي:

جدول رقم 1.2: يوضح توزيع المقابلات على عينة الدراسة

اسم البنك	المقابلات المطلوبة	المقابلات الفعلية	المقابلات المرفوضة	المقابلات المعتمدة
بنك الخليج وكالة ورقلة	25	25	4	21
المجموع	25	25	4	21
النسبة المئوية %	**%100**	**%100**	**%16**	**%84**

المصدر: من إعداد الطالب

يمثل هذا الجدول كيفية توزيع عينة الدراسة، حيث نلاحظ أن العدد الإجمالي للمقابلات المعتمدة هو21 استبيان والذي يمثل لنا 84% و هي التي سنقوم بتحليلها دون غيرها .

خصائص عينة الدراسة

يتسم أفراد عينة الدراسة بعدة سمات يمكن توضيحها فيما يلي :

1. **متغير الجنس** :يوضح الجدول التالي توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس.

جدول رقم 2.2: يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

نوع الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	**16**	76,2
أنثى	**5**	23,8
المجموع	**21**	100

المصدر:من اعداد الطالب بناءا على مخرجات V28 SPSS

يشير الجدول رقم (**02/2**)أن نسبة الذكور تساوي 76,2 بينما نسبة الإناث : 23,8 وهذا يشير إلى أن نسبة الذكور أعلى بكثير من نسبة الإناث، وهذه نسبة تبين أن الذكور مهتمون بالقطاع البنكي أكثر من الإناث .

و الشكل البياني التالي يوضح ذلك

الشكل رقم 1.2 : توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

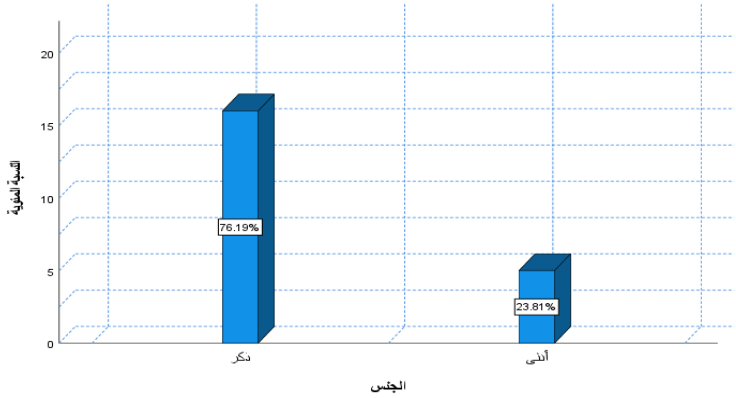

المصدر:من اعداد الطالب بناءا على مخرجات V28 SPSS

2.المؤهل العلمي :يوضح الجدول التالي توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي

جدول رقم 2.3: توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
ليسانس	**10**	47,6
ماستر	**09**	42,9
دراسات عليا	**02**	9,5
المجموع	**21**	100

المصدر:من اعداد الطالب بناءا على مخرجات V28 SPSS

يتضح من الجدول لتوزيع أفراد العينة بحسب المؤهل العلمي أن أكبر نسبة كانت لحاملي شهادات ليسانس بنسبة 47,6% ثم تليها نسبة 42,9 % لحاملي شهادات ماستر في حين شكلت نسبة 9,5 % من الحاملين لشهادات دراسات عليا هذه النتائج بأن الحاملين لشهادة الليسانس والماستر يمثلون النسبة الأكبر بنسبة 90,5% أي وجود مستوى مرتفع من الموظفين الحاملين لشهادات وهذا يتوافق وسياسة عصرنة قطاع البنوك و سياسة البنك في إستقطاب يد عاملة ذات كفاءة

و الشكل البياني التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم 2.2 : توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

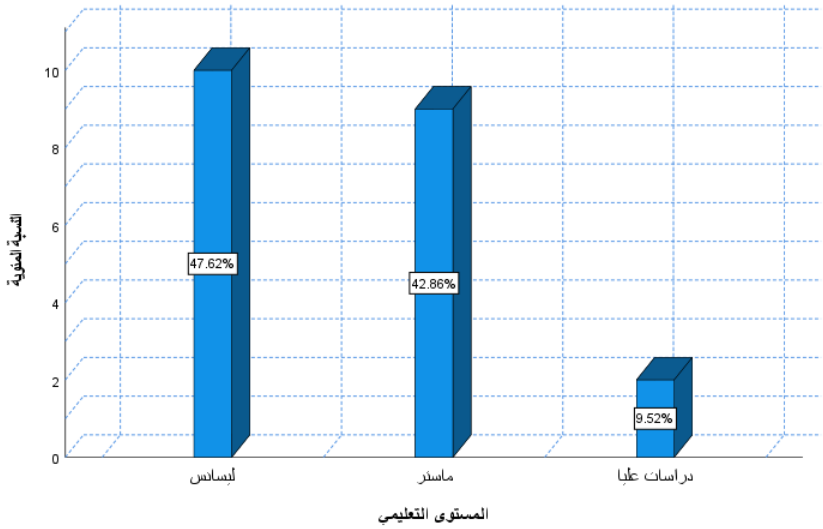

المصدر:من اعداد الطالب بناءا على مخرجات V28 SPSS

2. **الخبرة المهنية** :يوضح الجدول التالي توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الاقدمية

جدول رقم 4.2 : توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 4 سنوات	**10**	47,6
من 5 إلى 10 سنوات	**7**	33,3
أكثر من 10 سنوات	**4**	19.0
المجموع	**21**	100

المصدر:من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات v 28 spss

يتضح من الجدول لتوزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية أنّ أكبر نسبة كانت للفئة اقل من 4 سنوات خبرة بنسبة 47,6 % ثم تليها فئة من 5 الى 10سنوات خبرة بنسبة 33.3 % في حين كانت أقل نسبة لفئة

أكثر من 10 سنوات خبرة بنسبة 19,0 % وهي تتناسب مع النسب المئوية لفئات الأعمار، وقد يرجع هذا إلى ان البنك يستقطب في سياسة التوظيف الفئة الشبانية أكثر مما يعتمد على الخبرة .

والشكل البياني التالي يوضح ذلك

الشكل رقم 3.2 : توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

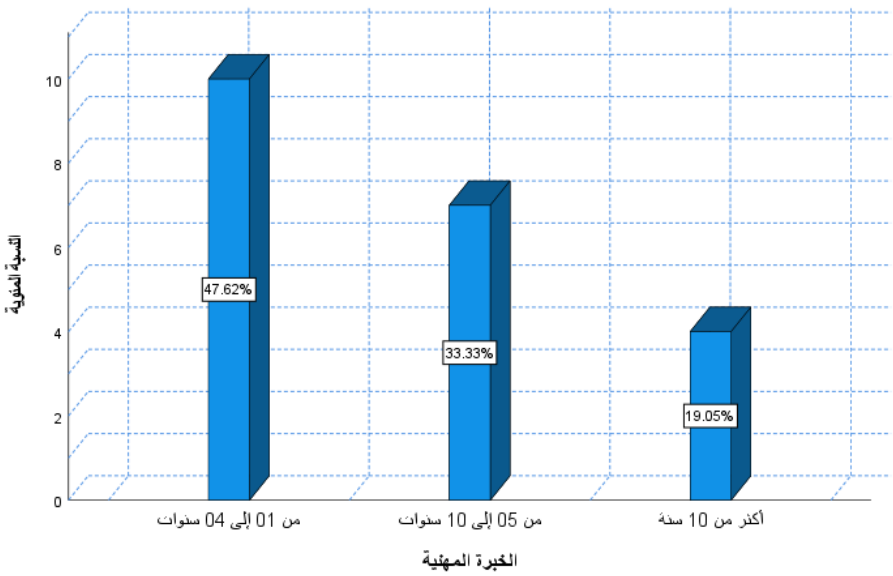

المصدر مخرجات spss v28

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة :

الفرع الأول: أداة الدراسة

تم استخدام المقابلة كأداة للدراسة وذلك بالاعتماد على الدراسات السابقة مثل العديد من الدراسات في هذا المجال ، حيث تم تصميم أداة الدراسة (المقابلة) على شكل قسمين رئيسيين :

القسم الأول:يخص البيانات الشخصية للمبحوثين (الجنس ـ المؤهل العلمي ـ الخبرة المهنية .)

القسم الثاني:يخص محاور المقابلة وهو مقسم إلى محورين.

- **المحور الأول:** يخص استخدام تكنولوجيا المعلومات وينقسم الى 04 ابعاد

البعد الأول: المكونات المادية و تالبرمجيات ويحتوي على 03 عبارات.

البعد الثاني:الموارد البشربه 03 عبارات.

البعد الثالث: شبكات الإتصال به 03 عبارات.

البعد الرابع: قواعد البيانات به 03 عبارات.

- **المحور الثاني:**يخص أداء المراجعة الداخلية به 04 عبارة.

الفرع الثاني: اختبار ثبات وصدق الأداة

أولا:صدق المحكمين

للتاكد من مصداقية أداة الدراسة قام الطالب بتوزيع المقابلة في هيئته الأولية على عدد من المحكمين بلغ عددهم (02) . والملحق رقم (01) يوضح أسماء الأساتذة المحكمين. وبناء على التصحيحات والتوجيهات التي أبدوها قام الطالب بإجراء التعديلات حتى يزداد وضوحا ويتلاءم مع ما وضع لأجله.

ثانيا:ثبات وصدق المحور الأول إستخدام تكنولوجيا المعلومات

1- **الثبات** : نقول أن الأداة تتسم بالثبات إذا قدمت نتائج متقاربة عند تكرار عملية القياس.

2- **الصدق:** نقول أن الأداة تتسم بالصدق إذا وجدناها تقيس الصفة (المتغير) التي من أجلها صممت.

– ثبات المقياس

بناءا على مخرجات برنامج الحزم الإحصائية SPSS تحصلنا على عدد فقرات المحور الأول وقيمة ألفا كرونباخ كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 5.2: يبين ألفا كرونباخ للمحور الأول

ألفا كرونباخ	عدد الفقرات
0.641	**12**

المصدر:من اعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS V28

يتضح من خلال الجدول أن عدد الفقرات في هذا المحور هي 12 فقرة وأن ألفا كرونباخ لهذا المحور هي 0,641 وهو يشير إلى أن معامل الثبات عالي وهذا يدل على ثبات الأداة **المقابلة**

– معامل الصدق المقياس

اعتمادا على الجدول رقم (05/2)ومن أجل معرفة معامل الصدق نقوم بحساب معامل الصدق كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 6.2 : يبين معامل الصدق للمقياس

معامل الصدق	عدد الفقرات
0,800	**12**

المصدر:من اعداد الطالب بناءا على مخرجات V28 SPSS

من خلال الجدول يتضح أن معامل الصدق للمقياس يساوي 0,800 وهو معامل صدق قوي مما يعني أن المقياس صادق ونستنتج أن المقياس صالح للدراسة.

ثالثا:ثبات وصدق المحور الثاني أداء المراجعة الداخلية

– ثبات مقياس

بناءا على مخرجات برنامج الحزم الإحصائية SPSS تحصلنا على عدد فقرات المحور الثاني وقيمة ألفا كرونباخ كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 7.2 : يبين ألفا كرونباخ للمحور الثاني

ألفا كرونباخ	عدد الفقرات
0,673	**4**

المصدر:من اعداد الطالب بناءا على مخرجات V28 SPSS

يتضح من خلال الجدول أن عدد الفقرات في هذا المحور هي 4 فقرات وأن ألفا كرونباخ لهذا المحور هي 0,673 وهو يشير إلى أن معامل الثبات عالي وهذا يدل على أن المحور الثاني يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

– معامل الصدق للمقياس

اعتمادا على الجدول رقم (07/2) ومن أجل معرفة معامل الصدق نقوم بحساب معامل الصدق كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 8.2 : يبين معامل الصدق للمحور الثاني

معامل الصدق	عدد الفقرات
0,820	**4**

المصدر:من اعداد الطالب بناءا على مخرجات V28 SPSS

من خلال الجدول يتضح أن معامل الصدق للمقياس يساوي 0,820 وهو معامل صدق قوي مما يعني أن المقياس صادق.

وعليه يمكننا القول أن هذا المقياس صالح لإستعماله في الدراسة **المقابلة**.

الفرع الثالث:أساليب المعالجة الإحصائية

قام الباحث في هذه الدراسة باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية من أجل التحقق من ثبات أو صدق أداة الدراسة والتحليل الإحصائي لبيانات الدراسة, وهذه الأساليب هي:

1. التكرار والنسب المئوية لوصف أفراد عينة الدراسة وتحديد استجابتهم؛
2. معامل ألفا كرونباخ لتحديد معامل ثبات المقابلة؛
3. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد نسبة الاستجابة تجاه محاور أداة الدراسة؛
4. معامل الارتباط لبيرسون؛

كما استخدمنا مقياس ليكارت الثلاثي التالي في محوري دراسة

جدول رقم2.9: درجات سلم ليكارت الثلاثي

الاستجابة	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة	**1**	**2**	**3**

المصدر: من إعداد الطالب

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

المبحث الثاني : إختبار الفرضيات

سنقوم في هذا المبحث بإختبار فرضيات الدراسة الميدانية ومن أجل اختبار الفرضيات لابد لنا من استخدام أساليب وطرق إحصائية صحيحة وهو ما سنراه في هذا المبحث.

نقوم بتحديد قيم المتوسط الحسابي المرجح فتتم كما يلي :

- المدى = أكبر قيمة – أصغر قيمة = 3-1=2
- قسمة المدى على عدد الفئات 3/2=0.66 أي يضاف 0.66 إلى الحد الأدنى للمقياس فيصبح كما يلي :

جدول رقم 1.2 : يوضح تصنيف الإجابات وفق المتوسط الحسابي المرجح

المجالات	درجة المقياس	مجال المتوسط الحسابي المرجح	درجة المقياس المكافئ الاول	درجة المقياس المكافئ الثاني
المجال الأول	**غير موافق**	**من 1 الى 1.66**	**ضعيفة**	منخفضة
المجال الثاني	**محايد**	**من 1.67 الى 2.33**	**متوسطة**	متوسطة
المجال الثالث	**موافق**	**من 2.34 الى 3**	**عالية**	مرتفعة

المصدر : من اعداد الطالب

الجزء الأول الأول : إختبار الفرضية الأولى

سيتم في هذا المطلب اختبار الفرضية الأولى التي تنص على أن:

يقصد بإستخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الإقتصادية إعتمادها على توفر مكونات مادية وبرمجيات و موارد بشرية بالإضافة الى شبكات إتصال مع قاعدة بيانات كافية.

للتاكد على صحة هذا الفرضية من عدمها قمنا بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومدى استجابة أفراد العينة للعبارات الممثلة للمحور الأول:

جدول رقم 11.2 : قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاستجابة لمحور إستخدامات تكنولوجيا المعلومات

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة	الأهمية النسبية/
	البعد الأول :المكونات المادية و البرمجية				
01	يملك بنك الخليج أجهزة متطورة	2,67	0,658	موافق	89
02	يوفر بنك الخليج تطبيقات متطورة لتسيير العمليات البنكية	2,67	0,577	موافق	89
03	يملك بنك الخليج تطبيقات متطورة لفتح الحسابات و تسييرها	2,67	0,483	موافق	89
	مستوى المكونات المادية و البرمجية	**2,66**	**0,00**	**عالي**	
	البعد الثاني : الموارد البشرية				
04	العمل في بنك الخليج يتطلب أشخاص مهنيين ومتدربين أكفاء	2,24	0,768	موافق	74
05	يهتم بنك الخليج بتطوير العنصر البشري وذلك بتوفير دورات تدريبية للعمال	2,48	0,680	موافق	82
06	يملك بنك الخليج أخصائيين في مجال البرمجة	2,81	0,402	موافق	93
	مستوى الموارد البشرية	**2,50**	**0,082**	**عالي**	
	البعد الثالث : شبكات الإتصال				
07	يملك بنك الخليج شبكات إتصال تسمح له بالقيام بالعمليات المختلفة بسلاسة	2,95	0,218	موافق	98
08	يستطيع الزبون القيام بمختلف العمليات البنكية دون التواجد في الوكالة online	2,95	0,218	موافق	98
09	في حالة إنقطاع الإتصال بالشبكة يملك البنك شبكة بديلة	2,76	0,539	موافق	92
	مستوى شبكات الإتصال	**2,88**	**0,012**	**عالي**	
	البعد الرابع : قواعد البيانات				
10	يملك بنك الخليج قواعد بيانات ذات حجم كبير وهذا لتخزين جميع العمليات البنكية والمعطيات	2,90	0,301	موافق	96
11	معالجة البيانات و تعديلها وتحديثها يكون آني	2,95	0,218	موافق	98
12	يمكن الولوج لقاعدة البيانات بسلاسة و تعطي صورة آنية من أجل إتخاذ القرارات بسرعة	2,86	0,359	موافق	95
	مستوى قواعد البيانات	**2,90**	**0,002**	**موافق**	
	مستوى إستخدام تكنولوجيا المعلومات	**2,74**	**0,047**	**عالي**	

المصدر : اعداد الطالب حسب مخرجات spss v28

نلاحظ من الجدول ما يلي :

بالنسبة للبعد الأول أن مستوى المكونات المادية و البرمجيات عالي بمتوسط حسابي 2,66 وانحراف معياري يساوي 0,000.

بالنسبة للبعد الثاني مستوى الموارد البشرية عالي بمتوسط حسابي 2,50 وانحراف معياري يساوي 0,082

بالنسبة للبعد الثالث مستوى شبكات الإتصال هو مستوى عالي بمتوسط حسابي يبلغ 2,88 وإنحراف معياري يساوي 0,012

بالنسبة للبعد الرابع مستوى قواعد البيانات هو مستوى عالي بمتوسط حسابي يبلغ 2,90 و انحراف معياري يساوي 0,002

ومنه نلاحظ أن مستوى إستخدام تكنولوجيا المعلومات عالي بمتوسط حسابي 2,74 وانحراف معياري يساوي 0,047

الجزء الثاني : إختبار الفرضية الثانية :

سيتم في هذا المطلب اختبار الفرضية الثانية التي تنص على أن:

تعتبر المراجعة الداخلية في البنوك التجارية أداة استراتيجية لضمان إستمراريتها

للتاكد على صحة هذا الفرضية من عدمها قمنا بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومدى استجابة أفراد العينة للعبارات الممثلة للمحور الثاني:

جدول رقم12.2 : قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاستجابة لمحور أداء المراجعة الداخلية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
13	بإستخدام تكنولوجيا المعلومات إصبح من السهل القيام بالمراجعة الداخلية	**2,52**	**0,814**	موافق
14	بإستخدام تكنولوجيا المعلومات أصبح المراجع يستطيع الحصول على عينة أكبر لفحصها	**2,38**	**0,669**	موافق
15	المراجعة الداخلية تحمي أصول و أموال المؤسسة من االسرقة و الوقوع في الخطأ أو الإحتيال	**2,57**	**0,746**	موافق
16	مخرجات المراجعة الداخلية تساعد الإدارة على إتخاذ القرارات الصحيحة لضمان إستمرارها	**2,43**	**0,811**	موافق
	مستوى أداء المراجعة الداخلية	**2,74**	**0,008**	مرتفعة

المصدر:من اعداد الطالب بناءا على مخرجات V28 SPSS

من الجدول نلاحظ أن مستوى أداء المراجعة الداخلية مرتفع بمتوسط حسابي 2,74 و إنحراف معياري يساوي 0,008

الجزء الثالث : إختبار الفرضية الثالثة :

نصت الفرضية على:

H0: **لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء المراجعة الداخلية حسب الخبرة المهنية.**

H1: **توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء المراجعة الداخلية حسب الخبرة المهنية**

لإختبار الفرضية الصفرية H0 نستخدم إختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA.

جدول رقم 13.2 : يبين تحليل إختبار التباين الأحادي ANOVA

	الخبرة المهنية	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة sig
أداء المراجعة	من 01 الى 04 سنوات	9,30	2,58	1,191	0,327
	من 05الى10 سنوات	10,00	1,82		
	أكثر من 10 سنوات	11,25	0,95		

المصدر:من اعداد الطالب بناءا على مخرجات V28 SPSS

من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي لأداء المراجعة الداخلية لفئة الخبرة المهنية من 01 الى 04 سنوات تساوي 9,30 بإنحراف معياري يساوي 2,58 في حين أن المتوسط الحسابي أداء المراجعة الداخلية لفئة الخبرة المهنية من 05 الى 10 سنوات تساوي 10,00 بإنحراف معياري يساوي 1,82 بينما أن أن المتوسط الحسابي لأداء المراجعة الداخلية لفئة الخبرة المهنية أكثر من 10 سنوات تساوي 11,25 بإنحراف معياري يساوي 0,95

نلاحظ من الجدول أيضا أن قيم الإختبار F =1,191 عند مستوى دلالة sig =0,327 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0,05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية H0 على أنه لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء المراجعة الداخلية حسب الخبرة المهنية

الجزء الرابع : إختبار الفرضية الرابعة :

نصت الفرضية على:

H0: **لاتوجد علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين أستخدام تكنولوجيا المعلومات و أداء المراجعة الداخلية .**

H1: توجد علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين أستخدام تكنولوجيا المعلومات و أداء المراجعة الداخلية

لإختبار الفرضية الصفرية H0 نستخدم **معامل الإرتباط بيرسون**

نتائج الإختبار كالتالي :

جدول رقم 14.2 : يبين معامل الإرتباط بيرسون

معامل الإرتباط بيرسون	مستوى الدلالة SIG
0,690	<.0,001

المصدر:من اعداد الطالب بناءا على مخرجات V28 SPSS

من الجدول نلاحظ أن معامل الإرتباط بيرسون بين أستخدام تكنولوجيا المعلومات و أداء المراجعة الداخلية يساوي 0,690عند مستوى دلالة sig < 0,001 وهي أصغر من مستوى المعنوية , 0,05 **ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة H1 التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أستخدام تكنولوجيا المعلومات و أداء المراجعة الداخلية وهي علاقة قوية طردية و الشكل المقابل يبين ذلك**

الشكل رقم 04.2 : يبين معامل الإرتباط بيرسون

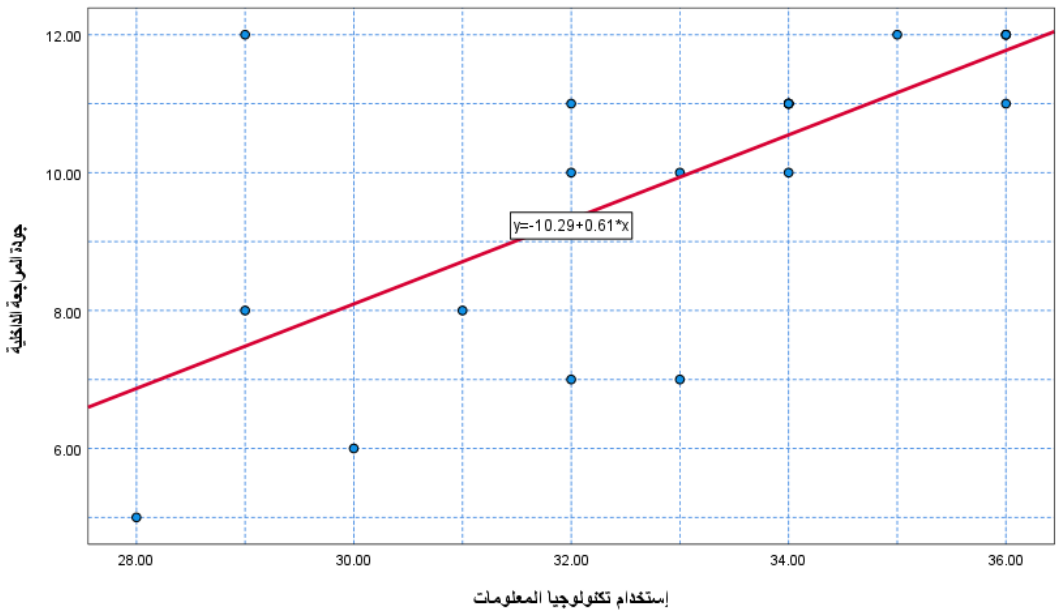

المصدر:من اعداد الطالب بناءا على مخرجات V28 SPSS

خاتمة الفصل

بعد تعرضنا في الفصل الأول الى الجانب النظري ، حاولنا إسقاطه على الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة مساهمة إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المراجعة الداخلية لبنك الخليج الجزائر وكالة ورقلة ، وهذا بالوقوف على مدى إعتماد البنك على توفير الوسائل المادية والبشرية و كذلك تطوير العنصر البشري و الإهتمام بجودة شبكات الإتصال وقدرة قواعد بياناته على إستيعاب الكم الهائل من العمليات البنكية داخل وخارج الوكالات .

وفي الأخير توصلنا الى أن البنك يقوم بمجهودات كبيرة في هذا الشأن كما أن المراجعة الداخلية اصبح من السهل القيام بها في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات .

الخـــاتـمة

الخاتمة :

حاولنا في هذه الدراسة تقييم مساهمة إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسيين أداء المراجعة الداخلية في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وكالة ورقلة وما مدى إلتزام البنك بتوفير الوسائل المادية والبشرية و شبكات إتصال بالإضافة إلى قواعد البيانات اللازمة لسير عمليات و وظائف البنك على اكمل وجه ، وما الإضافة التي يمنحها إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تعزيز المراجعة الداخلية للبنك من خلال فصلي الدراسة: الفصل الأول الذي يتمثل في الإطار النظري و الدراسات السابقة بهدف إبراز العناصر التي لها أهمية بمجال البحث، أما الفصل الثاني فتمثل في عرض و مناقشة نتائج الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة و مدعما ذلك بنتائج المقابلات حيث كان الهدف هو إظهار مساهمة إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسيين أداء المراجعة الداخلية في البنك و بالتالي سيتم عرض في هذه الخاتمة ما تم التوصل إليه من إستنتاجات ، وكذا التوصيات التي نراها ضرورية للوصول إلى فعالية تامة في المراجعة الداخلية و أكبر كفاءة ممكنة

ومن خلال هذا توجه الباحثان لعرض مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بالدراسة الحالية للتعرف لما توصلت اليه من نتائج من جهة وبيان ما يمكن أن تضيه الدراسة الحالية من جهة أخرى ، كما توجه الباحثان ايضا إلى محاولة معالجة الهدف الأساسي للدراسة و المتمثل في مساهمة إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسيين أداء المراجعة الداخلية من خلال إسقاط ذلك على بنك الخليج الجزائر وكالة ورقلة عن طريق دراسة حالة بإستخدام أساليب إحصائية لتحليل نتائج المقابلات وهذا لإعطاء الدراسة مصداقية أكثر و العديد من الأسئلة المباشرة المتعلقة بالموضوع .

نتائج الدراسة :

- ✓ يوفر البنك إمكانيات مادية معتبرة و العديد من البرامج تتيح له القيام بالمراجعة الداخلية بسهولة نذكر منها ما يلي : حواسيب ذات ماركات عالمية مثل SIEMENS FUJITSU ، برامج متعددة

نذكر منها IMAGE CHEQUE .AGB.CRM.ACE.AGB

CLIK.CITREX

- ✓ يهتم البنك بالقيام بالعديد من الدورات التدريبية وهذا لرفع المستوى العملي و قدرات المستخدمين في تسيير العمل و رفع من كفائتهم حيث يقوم بهذه الدورات بالاعتماد على برامج قياس الأداء باستعمال أدوات إحصائية مثل أن يختبر العمال بأسئلة كل حسب جدول مهامه و مقارنة أدائه الفعلي بالمتوقع .
- ✓ لدى البنك شبكات إتصال تسمح له بالقيام بمختلف العمليات بأريحية مربوطة بالشبكة العنكبوتية و في حالة إنقطاع الشبكة يلجأ إلى الشبكة البديلة VSAT.
- ✓ يمتلك البنك قاعدة بيانات ضخمة تسمح له بالقيام بجميع أنشطته و تسجيلها و حفظها و بنظام آني يجعل إتخاذ القرارات سريع و مبني على أسس صحيحة .

إختبار فرضيات الدراسة :

من خلال الدراسة النظرية و الميدانية وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة تم إختبار الفرضيات ونوصلنا الى النتائج التالية :

بالنسبة للفرضية الأولى : تم تأكيد الفرضية والتي تنص على أنه يقصد بإستخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الإقتصادية إعتمادها على توفر مكونات مادية وبرمجيات و موارد بشرية بالإضافة الى شبكات إتصال مع قاعدة بيانات كافية ، و قد رأينا أن البنك يمتلك مكونات مادية من أجهزة وحواسيب و معدات متطورة تساير التطور التكنولوجي الحالي وهو يجدد عتاده بين الحين والآخر حسب المتطلبات ,كذلك البنك يمتلك كادر بشري مؤهل اغلبه طاقات شابة و لديها مستوى جامعي و يقوم بتطويرها عن طريق برمجة دورات تدريبية دورية , و لدى البنك شبكة اتصال مربوطة مع العالم الخارجي تساعده على القيام بجميع العمليات البنكية المختلفة بين البنك والزبائن أما فيما يخص قواعد البيانات فالبنك لديه قاعدة بيانات ضخمة كافية لحفض جميع المعطيات و المعلومات الخاصة به .

تفسير الفرضية الثانية :

تعتبر المراجعة الداخلية في البنوك التجارية أداة استراتيجية لضمان إستمراريتها

من الجدول رقم 12.2 نلاحظ أن مستوى أداء المراجعة الداخلية مرتفع بمتوسط حسابي 2,74 أنحراف معياري يساوي 0,008 وهو نتيجة التنظيم المعمول به الذي يساعد المراجع على القيام بمهامه و اكتشاف المخالفات أو المخاطر المحتملة بسرعة وهذا من شأنه ضمان إستمرار المؤسسة داخل محيطها ، أي أنه تعتبر المراجعة الداخلية في البنوك التجارية أداة استراتيجية لضمان إستمراريتها إذن فقد **تم تأكيد الفرضية**

تفسير الفرضية الثالثة :

نلاحظ من الجدول13.02 أن قيم الإختبار F =1,191 عند مستوى دلالة sig =0,327 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0,05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية H0 **على أنه لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء المراجعة الداخلية حسب الخبرة المهنية** أي أن الخبرة لا توثر في أداء المراجع لأن المراجعة آلية و عملية الرقابة تكون بإستخدام تطبيقات متخصصة تساعد على اكتشاف الإنحرافات بسرعة وهذا بالإعتماد على خورزميات نستطيع أن ندرجها ضمن الذكاء الإصطناعي .

تفسير الفرضية الرابعة :

من الجدول السابق نلاحظ أن معامل الإرتباط (بيرسون) بين أستخدام تكنولوجيا المعلومات و أداء المراجعة الداخلية يساوي 0,690عند مستوى دلالة sig < 0,001 وهي أصغر من مستوى المعنوية , 0,05 ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة H1 التي تنص على **أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أستخدام تكنولوجيا المعلومات و أداء المراجعة الداخلية** وهي نتيجة حتمية حسب رأي كل من له علاقة بالميدان لأنه من الصعب القيام بالمراجعة الداخلية في ظل كم هائل من العمليات و المدخلات .

التوصيات :

- ✓ إجراء ندوات و تكوينات في إستخدام تكنولوجيا المعلومات و أهميتها خصوصا مع التوجه العالمي لإستخدام و اعتماد الذكاء الإصطناعي كحل للعديد من المعضلات في شتى المجالات .
- ✓ الإستفادة من تجارب دول اخرى في هذا المجال من شأنه رفع مستوى القطاع البنكي

- ✓ إجراء دراسات و أبحاث من طرف الخبراء فيما يخص تحسين أداء المراجعة الداخلية في البنوك التجارية من أجل تجنب الوقوع في الأزمات.

أفاق البحث :

في ختام هذه الدراسة تبين أنه هنالك العديد من المحاور التي تستحق المزيد من البحث و الدراسة نذكر منها :

- توسيع الدراسة الحالية الى عينة أكبر من البنوك و المؤسسات .
- مدى إهتمام المؤسسات و الهيئات المالية بالمراجعة الداخلية و إستخدامات الذكاء الإصطناعي في هذا المجال.
- تطوير القطاع البنكي وجعله كغيره من البنوك في الدول المتقدمة لأنه ركيزة أساسية في الإقتصاد العالمي.

قائمة المراجع

قائمة الكتب باللغة العربية

- احمد قايد نور الدين، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2015،
- أمين السيد احمد لطفي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، دار الجامعة الإسكندرية، مصر،2006
- عبد الفتاح محمد الصحن،سمير كامل، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2001،
- محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الثانية، 2005
- خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006،
- منصور حامد و آخرون، **أساسيات المراجعة**، جامعة التعليم المفتوح،القاهرة،2002.

قائمة الكتب باللغة الأجنبية

- Sawyer,L.B.,,**The Practice of modern Internal Auditing** ,**Altamonte Springs**, Tenth Ed.,I.I.A.Inc.,N.Y, South Africa.,1996,P6.
- Sanders R.N, the benefits of using e-business technology, the supplier perspective, journal of business logistics, 2007. P 25

قائمة البحوث الجامعية

- عبد السلام عبد الله، سعيد أبو سرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**، رسالة ماجستير، قسم علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2012

- عبد الباسط احمد الخيسي، **مدى مساهمة وظيفة التدقيق في ضبط الأداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلي** بقطاع غزة، رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الأزهر، غزة،2013
- شريف أثير أنور، عودة بلال كامل، **دور تكنولوجيا المعلومات في الأداء الوظيفي**، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 91، 2016،

الويب

- المعهد التخصصي للدراسات، مركز الدراسات الإستراتيجية، تكنولوجيا المعلومات المفهوم والأدوات. على الموقع: https: //alhadidi.files.word pres.com

الملاحق:

الملحق رقم (01): استمارة المقابلة

جامعة قاصد مرباح–ورقة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية و محاسبية

تخصص:تدقيق و مراقبة التسيير

استمارة المقابلة

إلى السادة المحترمين

موظفي بنك الخليج الجزائر وكالة ورقلة

تحية طيبة وبعد:

فاني أتوجه إليكم بالاحترام والتقدير متمنيا تعاونكم معنا لإنجاح هذه الدراسة المعنونة بـ مساهمة إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المراجعة الداخلية وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على ماستر أكاديمي تخصص تدقيق و مراقبة التسيير من جامعة قاصدي مرباح ورقلة .

نظرا لأهمية رأيك في هذا المجال فإننا نأمل منكم التكرم بالإجابة على أسئلة المقابلة بدقة حيث أن نتائج الدراسة تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجاباتكم لذلك نرجوا أن تولوا هذه الأسئلة اهتمامكم فمشاركتكم ضرورية ورأيكم عامل أساسي من عوامل نجاحها.

ونضمن لكل موظف السرية في المعلومات والملاحظات في استخدامها لأغراض البحث العلمي.

شاكرين حسن تعاونكم.

القسم الأول:البيانات الشخصية

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

المؤهل العلمي: ليسانس ماستر ☐ دراسات عليا ☐

الخبرة المهنية: من 1 الى 4 سنوات ☐ من5الى 10سنوات ☐ أكثر من10سنوات ☐

الوظيفة : موظف ☐ مراجع داخلي ☐ إطار بالبنك ☐

القسم الثاني:محاور المقابلة

المحور الأول:إستخدام تكنولوجيا المعلومات

الرقم	العبارات	غير موافق	محايد	موافق
البعد الأول: المكونات المادية و البرمجية				
01	يملك بنك الخليج أجهزة حاسوب متطورة			
02	يوفر بنك الخليج تطبيقات متطورة لتسيير العمليات البنكية			
03	يملك بنك الخليج تطبيقات متطورة لفتح الحسابات و تسييرها			
البعد الثاني : الموارد البشرية				
04	العمل في بنك الخليج يتطلب أشخاص مهنيين أكفاء ذوي خبرة			
05	يهتم بنك الخليج بتطوير العنصر البشري وذلك بتوفير دورات تدريبية للعمال			
06	يملك بنك الخليج أخصائيين في مجال البرمجة			
البعد الثالث : شبكات الإتصال				
07	يملك بنك الخليج شبكات إتصال تسمح له بالقيام بالعمليات المختلفة بسلاسة			
08	يسطيع الزبون القيام بمختلف العمليات البنكية دون التواجد في الوكالة online			
09	في حالة إنقطاع الإتصال بالشبكة يملك البنك شبكة بديلة			
البعد الرابع : قواعد البيانات				
10	يملك بنك الخليج قواعد بيانات ذات حجم كبير وهذا لتخزين جميع العمليات البنكية والمعطيات المختلفة			
11	معالجة البيانات و تعديلها وتحديثها يكون آني			
12	يمكن الولوج لقاعدة البيانات بسلاسة و هي تعطي صورة آنية من أجل إتخاذ القرارات بسرعة			

المحور الثاني: أداء المراجعة الداخلية

الرقم	العبارات	غير موافق	محايد	موافق
13	بإستخدام تكنولوجيا المعلومات إصبح من السهل القيام بالمراجعة الداخلية			
14	بإستخدام تكنولوجيا المعلومات أصبح المراجع يستطيع الحصول على عينة أكبر لفحصها			
15	المراجعة الداخلية تحمي أصول و أموال المؤسسة من االسرقة و الوقوع في الخطأ أو الإحتيال			
16	مخرجات المراجعة الداخلية تساعد الإدارة على إتخاذ القرارات الصحيحة لضمان إستمرارها			

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	16	76.2	76.2	76.2
	أنثى	5	23.8	23.8	100.0
	Total	21	100.0	100.0	

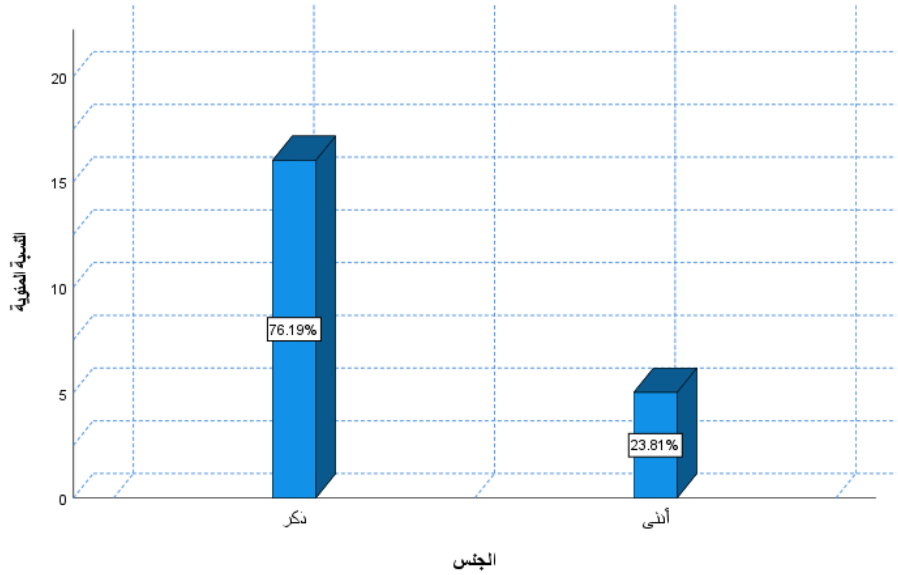

المستوى التعليمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	10	47.6	47.6	47.6
	ماستر	9	42.9	42.9	90.5
	دراسات عليا	2	9.5	9.5	100.0
	Total	21	100.0	100.0	

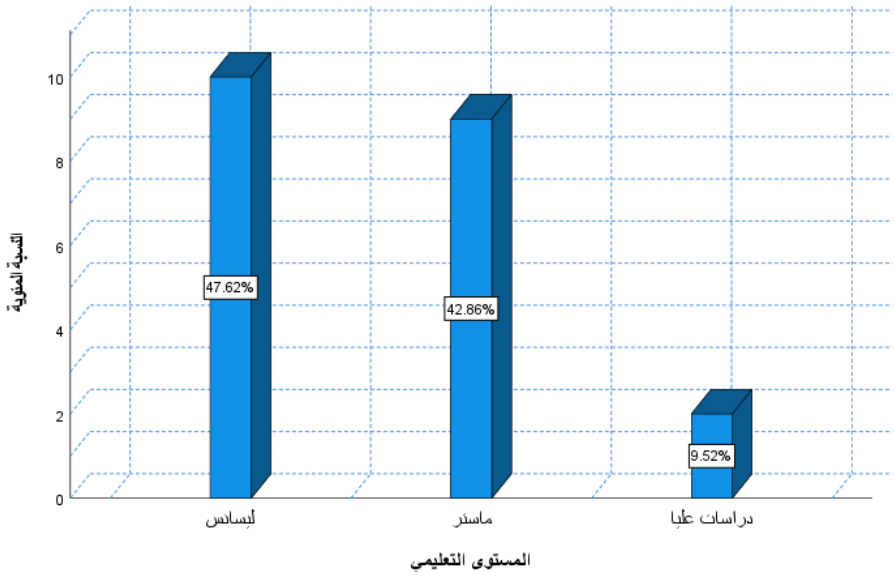

الخبرة المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 01 إلى 04 سنوات	10	47.6	47.6	47.6
	من 05 إلى 10 سنوات	7	33.3	33.3	81.0
	أكثر من 10 سنة	4	19.0	19.0	100.0
	Total	21	100.0	100.0	

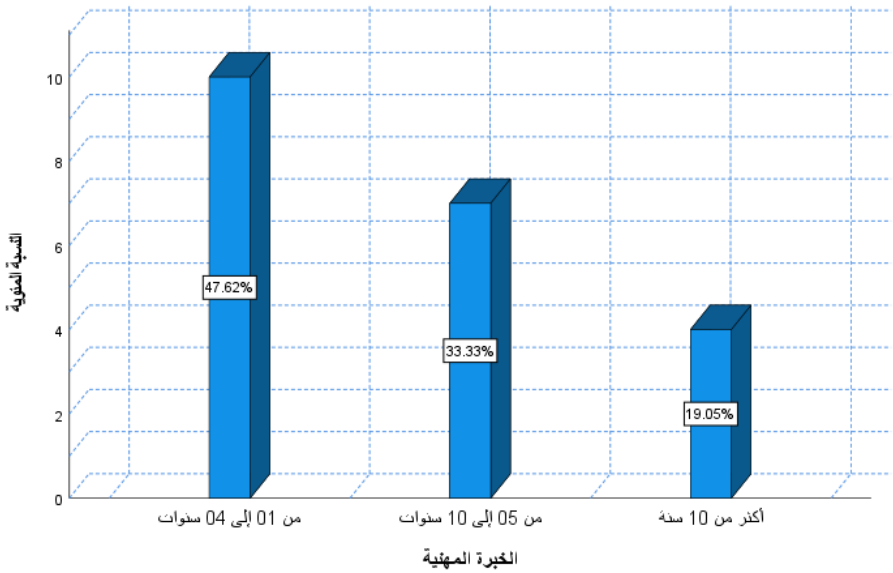

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.641	12

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.673	4

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.687	16

Statistiques d'éléments

	Moyenne	Ecart type	N
q1	2.67	.658	21
q2	2.67	.577	21
q3	2.67	.483	21

Statistiques récapitulatives d'éléments

	Moyenne	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	2.667	.000	3

Statistiques d'éléments

	Moyenne	Ecart type	N
q4	2.24	.768	21
q5	2.48	.680	21
q6	2.81	.402	21

Statistiques d'éléments

	Moyenne	Ecart type	N
q7	2.95	.218	21
q8	2.95	.218	21
q9	2.76	.539	21

Statistiques récapitulatives d'éléments

	Moyenne	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	2.508	.082	3

Statistiques récapitulatives d'éléments

	Moyenne	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	2.889	.012	3

Statistiques d'éléments

	Moyenne	Ecart type	N
q10	2.90	.301	21
q11	2.95	.218	21
q12	2.86	.359	21

Statistiques récapitulatives d'éléments

	Moyenne	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	2.905	.002	3

Statistiques récapitulatives d'éléments

	Moyenne	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	2.742	.047	12

Statistiques d'éléments

	Moyenne	Ecart type	N
k1	2.52	.814	21
k2	2.38	.669	21
k3	2.57	.746	21
k4	2.43	.811	21

Statistiques récapitulatives d'éléments

	Moyenne	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	2.476	.008	4

Descriptives

جوده المراجعه الداخليه

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard
من 01 إلى 04 سنوات	10	9.3000	2.58414	.81718
من 05 إلى 10 سنوات	7	10.0000	1.82574	.69007
أكثر من 10 سنة	4	11.2500	.95743	.47871
Total	21	9.9048	2.16575	.47261

ANOVA

جوده المراجعه الداخليه

	Somme des carrés	df	Carré moyen	F	Sig.
Entre groupes	10.960	2	5.480	1.191	.327
Intra-groupes	82.850	18	4.603		
Total	93.810	20			

Corrélations

		إستخدام تكنولوجيا المعلومات	جودة المراجعة الداخلية
إستخدام تكنولوجيا المعلومات	Corrélation de Pearson	1	.690**
	Sig. (bilatérale)		<.001
	N	21	21
جودة المراجعة الداخلية	Corrélation de Pearson	.690**	1
	Sig. (bilatérale)	<.001	
	N	21	21

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).